ملامح التفكير الألسني الحديث في مقولات النحو العربي

د. باسم يونس البديرات[1]

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن جملة من مقولات النحو العربي القديم التي تمثّل تصورات علماء اللغة القدماء للتحليل النحوي، وبيان مدى أثر هذه المقولات النحويّة في تقديم إرهاصات ربّما استرشد بها الدرس الألسني الحديث، وبنى عليها جلّ آرائه اللغوية الحديثة في مجالات مختلفة، منها: العمل، والبنية، والمستوى الدلالي، والمستوى القبلي وغيرها. وسيكون البحث مقتصراً بصورة خاصة على جانب المقولات النحويّة لتقديم صورة تأصيلية لبعض الآراء الغربية الحديثة، حيثُ نُسب الكثير منها إلى علماء اللغة الغربيين، رغم أنّنا لا نعدم أصولاً لهذه الآراء، وجذوراً عميقة أحياناً في التراث النحوي العربي القديم. ولذلك يفترض الباحث أنَّ معظم الآراء الغربية الحديثة في الدرس اللغوي بصورة عامة، والدرس النحوي بصورة خاصة تتكئ على جملة من آراء النحاة القدامى. وستتخذ الدراسة من الوصف والتحليل منهجاً لها.

* **الكلمات المفتاحيّة:** المستوى القبلي، السياق، الإسناد، الصحة اللغويّة والسلامة المعنويّة، التلازم، وضوح التركيب.

---

(١) جامعة مؤتة – قسم اللغة العربية وآدابها.

Modern Linguistics Thinking Features in Arabic Grammar

Bassem Younis Al-Badairat

Abstract

This study aims at uncovering a number of ancient Arabic grammatical arguments that represent the perceptions of the ancient Arab linguists of grammatical analysis, and the extent to which these grammatical statements have influenced and guided the modern lesson in linguistics in various fields: Structure, semantic level, and others. The research will be particularly limited to presenting the grammatical aspects of some of the modern Western views, many of which are attributed to Western linguists, although we do not exhaust these views and, sometimes, their deep roots in the ancient Arabic grammatical heritage. Therefore, the researcher assumes that most of the modern Western views in the language lesson in general, and grammar in particular, are based on a number of views of the old Arab grammarians. The study will take a descriptive and analytical approach.

Keywords: Surface structure, context, government, linguistic plausibility, coherence, clarity of structure.

مدخل: البُعد اللساني في التراث النحوي لدى العرب

يشكك بعض الدارسين المحدثين –من العرب وغير العرب– في مستوى ما قدّمته الدراسات اللغوية القديمة عند العرب في مجال اللسانيات(١)، إذ يرون أنّ ما قُدِّم لا يتجاوز نظرات جزئيّة تخدم نظام اللغة العربية في حدّ ذاتها لا غير؛ للعلاقة الوثيقة التي تربط بين علوم اللسان العربي وعلوم القرآن الكريم والشريعة فَهْماً، وأداء وبخاصّة علم النحو. وأنّ ما قدّمه علماء العربية القدماء لا يرتقي –كذلك– إلى حدّ خدمة اللغة العربية بأنظمتها اللغويّة جميعها؛ إذ بُني على عناصر غير لغويّة – عقلية– مستعارة من علوم أخرى كالمنطق والفلسفة وغيرها(٢).

فأصبح التصوّر الشائع لدى الكثير من الباحثين أن نظرة علماء العربية القدامى إلى اللغة تختلف عن النظرة اللغوية الحديثة في أصولها وأهدافها. ومع ذلك يمكن القول: إنّ لكلّ لغة خصوصية على جميع مستوياتها قد لا تتوافق مع لغة أخرى. وإن كان هناك بعض الجوامع المشتركة بين جميع اللغات حسب ما يقرره الكثير من علماء اللغويات المحدثين(٣).

أمّا إنّ الدراسات اللغوية عند العرب قد اقتصرت على اللغة العربية وحدها، فيمكن القول إنّه ليس من أمة فكرت في قضايا الظاهرة اللغوية بعامة، وما قد يحركها من قوانين مختلفة إلّا وقد انطلقت في تكوين ذلك التصوّر من النظر في لغتها

---

(١) يُنظر: عبدالقادر الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، منشورات عويدات، ط١، بيروت، ١٩٨٦، ص٥١–٦١.

(٢) يُنظر: فيرستنغ كيس، **عناصر يونانيّة في الفكر اللغوي العربي**، ترجمة: محمود كناكري، وزارة الثقافة، الأردن، ٢٠٠٠، ص٢٦٣. ينظر كذلك: علي أبو المكارم، **تقويم الفكر النحوي**، بيروت، دار الثقافة، ٢٠٠٦، ص١٠٥ وما بعدها.

(٣) جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغويّة**، ترجمة: حلمي خليل، دار المعرفة، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص٣١.

النوعية، فاللغة ليست عنصراً من عناصر الثقافة فحسب، بل إنّها أساس كل أنواع النشاط الثقافي. ومن ثمّ فهي أقرب الأدلة وأقواها عند استقصاء الملامح الخاصة لأي مجتمع(١)؛ لأنّ النهضة اللغويّة هي في حقيقتها نوع من النهضة الشاملة لمختلف جوانب الحياة. إذن فالقضية مردها إلى قدرة أي أمة على تجاوز ضبط لغتها وتقنينها للارتقاء إلى مرتبة التفكير في شأن الكلام باعتباره ظاهرة بشرية كونية تقتضي الفحص العقلاني بغية الكشف عن نواميسها الموحدة، وعلماء الحضارة العربية قد أدركوا تلك المرتبة؛ حين استنبطوا منظومتها الكلية، وحددوا فروع دراستها بتصنيفهم لعلوم اللغة(٢).

كما أنّ منهج الدرس النحوي القديم القائم على التفكير في الكلام من حيث هو تمثل فردي أو جماعي للسان، يكشف عن النظرة الشموليّة للغة البشريّة، وإن ورد ذلك جزئياً في كتب التراث النحوي بخاصة عندما فلسفوا منشأ نظامها وقواعدها، ووضعوا علم أصول النحو. وما خلفوه لنا في هذا المضمار يكشف لنا بجلاء أنهم ترقّوا في بحوثهم اللغويّة من مستوى العبارة إلى مستوى اللغة مجسدة في أنماط من الكلام في تحديدهم الدقيق للفروق بين كلّ منها(٣). فاللغة –في تصوّر النحاة القدامى– مفهوم يعكس الأنظمة المجردة التي تصاغ على منواله العبارة إلى مستوى الكلام، أي الحدث اللساني المطلق كونه ظاهرة بشرية عامة(٤).

---

(١) تمام حسان، **اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٥.

(٢) عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج**، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص١٦.

(٣) يُنظر: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ/١٠٠٢م)، **الخصائص**، ٢ج، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج١/ ١٨–١٩.

(٤) عبدالسلام المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الدار العربية للكتاب، ط٢، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢٤.

وهذا الأمر يتطلّب منا إعادة فهم التراث النحوي القديم فهماً سليماً يساعد على فهم المناهج اللغويّة المعاصرة واستيعابها، مما سيكون –أيضاً– عاملاً فاعلاً للتدليل على عمق التحليل اللغوي في التراث النحوي القديم. ويظهر أنّ التحليل النحوي التراثي يستند إلى مجالات خمسة هي[1]: المقولات (الأصناف)، والعمل، والبنية، والمستوى الدلالي، والمستوى القبلي. وهي المجالات التي ينسجم بعضها مع بعضها الآخر انسجاماً لا يصلح معه الانفصال، وتكوّن مفهوم البنية النحويّة للتراكيب في اللغة العربية، التي تُعدّ ثمرة توافر جهود قرون طويلة من العمل العلمي المتواصل أثمرتْ باستخلاص جملة من المفاهيم الأساسيّة في التحليل النحو العربي كان لها الأثر الواضح في التحليل النحوي الألسني الحديث، مما يؤكّد أنّ مثل هذه الأفكار والمفاهيم التي تطالعنا بها المؤلفات الغربية المعاصرة ليست دخيلة على منهجيّة دراسة النحو العربي، بل لها جذور عميقة في التحليل النحوي عند النحاة القدماء تتطلّب منا إعادة فهمها بصورة عصريّة تتناسب مع طبيعة الدرس اللغوي الحديث، متمثلة بالمحاور الآتية:

المحور الأول: الجانب الوظيفي للنحو

انطلق الدرس الألسني النحوي الحديث في دراسته للغة على أساس البعد الوظيفي للنحو في تعليم اللغات وتعلّمها؛ انطلاقاً من المبدأ الأساس للغة وهو التفاهم والتواصل في بيئة لغوّية بين جميع أفرادها، مما يعني ضرورة استعمال اللغة بالقدر الذي يحقق غايتها من حيث وصول المعاني لغويّاً ومعنوياً، أي أنْ يدرس الباحث الظاهرة اللغويّة دراسة تعكس حقائق اللغة كما هي في الاستخدام الفعلي بعيداً عن أي شكل من أشكال التأثّر المنهجي[2].

---

(١) حسن عبدالغني الأسدي، **مفهوم الجملة عند سيبويه**، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت، ٢٠٠٧، ص٢٠–٢٢.

(٢) يحيى عبابنة، وآمنة الزعبي، **علم اللغة المعاصر**، دار الكتاب الثقافي، ط١، الأردن، ٢٠٠٥، ص١٦.

فكان البعد التعليمي هو الهدف الأسمى في دراسة النحو في أيّ لغة من اللغات. وسار في هذا الركب الكثير من الباحثين العرب المحدثين في محاولات لإعادة دراسة النحو العربي؛ معللين ذلك بصعوبة القواعد النحوّية في اللغة العربية، واستعصائها على متعلميها، عازين ذلك كلّه إلى منهجيّة دراسة النحو العربي، وطرائق تقعيده التي قامت –بناء على تصوّرهم– على أساس الشكل الظاهري وأهملت صلة العلامة الإعرابيّة بالمعنى[١]. مما يعني –عندهم– أنّ منهجيّة دراسة النحو العربي القديمة قامت على أساس الشكل لا المعنى. ومن هؤلاء الباحثين –الذين وجّهوا النقد إلى منهج دراسة النحو العربي القديم– إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، حيث يرى أنّه ينبغي دراسة: "علامات الإعراب على أنّها دوال على معانٍ، وأن نبحث في ثنايا الكلام عمّا تشير إليه كلّ علامة منها"[٢]. محاولاً في ذلك تحليل بناء الجملة، مركّزاً بالأساس على دلالتها الوظيفية حتّى يسهل تعلمها للمتكلّم والمتعلّم، انطلاقاً من تعريفه للنحو –الذي يراه جديداً– بأنّه "قانون تأليف الكلام"[٣].

ولعلّ القاسم المشترك لمختلف الدراسات التي نحت منحًى وظيفياً في دراسة اللغة –إلى جانب الهدف التعليمي– اعتبار التراث النحوي القديم لا يقدّم وصفاً صالحاً للغة العربية من حيث تفسير نظامها وشرح خصائصها. فاللغة من هذا المنظور هي التي يستخدمها الناس فعلاً، لا اللغة التي يعتقد بعضهم أنّ على الناس أن يستخدموها[٤]. ولعلّ مثل هذه الآراء مسبوقة بآراء قديمة في هذا المجال، وأصوات نادت بمثل هذه الفكرة، ولعلّ أبرز ما يمثلها موقف ابن مضاء من قضيّة العامل في كتابه (الردّ على النحاة)، حيثُ يرى "أنّهم (النحاة) التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا

(١) يُنظر على سبيل المثال: علي أبو المكارم، **تقويم الفكر النحوي** (مرجع سابق)، ص١٢٣–١٢٥.
(٢) إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، القاهرة، (د.ن)، ١٩٩٢، ص٤٠.
(٣) السابق، ص٤١.
(٤) إسماعيل عمايرة، **المستشرقون والمناهج اللغويّة**، دار حنين، ط٢، عمّان، ١٩٩٢، ص٩٧.

فيها (عملية التقعيد النحوي) القدر الكافي فيما أرادوه، فتوعّرت مسالكهم، ووهنت مبانيها"[١]. وأصبح القول بهدم نظرية العامل سُنّة المجددين من عهده إلى اليوم، ولم يقدِّموا بديلاً ينتظم النحو ويعين على فهمه ودرسه وتدريسه. أضف إلى ذلك أنّ طبيعة العقل اللغوي للغة أحياناً قد تفرض مثل هذه النظريّة تفسيراً لظواهرها وعرفها الاستعمالي[٢].

فكانت صرخات المجددين المحدثين قائمة على البعد الوصفي، الذي يستمد أسسه من اللسانيات البنيوية، بمعنى ضرورة أن يتسم النحو بالآلية الوصفية المقاربة للمظاهر الصوتية والتركيبية والدلالية في اللغة دون النفاذ إلى الدهاليز الفلسفية في التفسير والتعليل[٣]. فاللغة بناء على هذا التصوّر "موضوع من موضوعات الوصف كالتشريح لا مجموعة من القواعد كالقانون... الباحث في تشريح اللغة، والمقصود هنا تحليلها تحليلاً دراسياً، لا ينبغي أن يعبر عن موقفه من موضوعه بالنص على ما يجوز وما لا يجوز. وهمُّ اللغوي لهذا السبب أن يصف الحقائق لا أن يفرض القواعد"[٤]. فالاعتقاد السائد لدى المجددين هو أنّ كلّ ما يقوم به النحو هو دراسة الجانب اللفظيّ، وتعليم شكليّات في اللغة لا يتوقَّف عليها الفهم والإدراك[٥].

وبما أن كتابات النحاة القدماء خالية من كل هذه المعاني –بناء على تصوّر المجددين– فقد لجأوا إلى الاستفادة من آراء الدرس الألسني الحديث من خلال محاولة استحداث منهج لغوي يستحضر اللفظ والمعنى معاً. فما مدّى صحة مثل هذه

(١) أحمد بن عبدالرحمن بن مضاء (ت٥٩٢هـ/١١٩٦م)، **الرد على النحاة**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط٢، مصر ١٩٨٢، ص٧٢.

(٢) باسم يونس البديرات، "**جهود علماء اللغة في تيسير النحو العربي**"، **مجلة دار العلوم**، القاهرة، ٢٠١٣م، العدد٦٧، ص٦٩٤.

(٣) علي أبو المكارم، **تقويم الفكر النحوي** (مرجع سابق)، ١٣٤.

(٤) تمام حسان، **اللغة بين المعياريّة والوصفيّة (مرجع سابق)**، ص٢٤.

(٥) إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو** (مرجع سابق)، ص٤١–٤٣.

الادعاءات قديماً وحديثاً، وهل حقيقة أنّ منهجية دراسة النحو العربي قامت على أسس غير لغويّة مستقاة من قضايا فلسفية منطقيّة بعيدة عن الاستعمال اللغوي، وبعيداً عن المعنى الذي يقصده المتكلّم ويلهث خلفه المتلقي؟

للإجابة عما سبق يمكن القول: إن الدراسات اللغويّة الحديثة وأسلوب معالجتها يرجع إلى طريقة تناولها من الوجهة العلمية المحضة، وهذا لا ينتقص شيئاً من فائدة الدراسات القديمة وإنما يزيدها أهميّة بحيث تصبح المرتكز الأساس في كل دراسة فكرية لغوية جديدة، لأنها ما زالت تُمِدّنا بما نعتمد عليه في بحوثنا، يقول حلمي خليل: "وفي ظنّي أنّ جماع الأمر كلّه يعود إلى الفهم والتمثّل لحقائق التراث العربي وأصوله وحقائق الثقافة الغربية وأصولها، ومن البداهة أن لا معاصرة دون أصالة، ولا أصالة دون معاصرة فاعلة ومتفاعلة"(١).

قد حصل تطور كبير في مجال الدراسات اللغوية عند مختلف الشعوب التي اهتمت بدراسة لغتها، وتحققت لديها نتائج مذهلة. فقد كان لاكتشاف اللغة (السنسكريتية) أثر واضح في تمكين الجميع من الاطّلاع على التراث اللغوي الهندي الرائع الذي خلفه علماؤهم حين درسوا لغتهم بهدف ديني واضح، هو الرغبة في التمكن من قراءة (الفيدا) وهو كتاب مقدس، وصِفت فيه أصوات تلك اللغة وتراكيبها الصرفية والنحوية وصفاً دقيقاً، وقد تُرجِم جانبٌ كبيرٌ من هذا التراث إلى لغات أخرى كالإنجليزية والفرنسية والألمانية. وقد تأثر الغربيون في العصر الحديث بالعالم اللغوي الهندي (بانيني) واعتبروه أعظم لغوي وصاف في العالم القديم، وعنه أخذوا المنهج الوصفي بل "لا تزال أراء (بانيني) اللغوية مقبولة لدى الغربيين المحدثين حتى إنّ بعض المصطلحات الفنية التي وضعها لعدد من الظواهر اللغوية لا يزال مستعملاً حتى الآن"(٢).

---

(١) ينظر: مقدمة كتاب **نظرية تشومسكي اللغويّة** (مرجع سابق)، جون ليونز.

(٢) عبده الراجحي، **فقه اللغة في الكتب العربية** (مرجع سابق)، ص١٢.

ولم نجد من يعيب على هذه المناهج تأثّرها بالقديم، أو تقديم العيوب والنواقص فيها؛ فعمليّة التأثّر والتأثير بين مختلف العلوم الإنسانية واقع لا يمكن إنكاره، وخير دليل على ذلك نشأة بعض فروع علم اللغة، كعلم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة النفسي، وغيرهما. كما أنّ أسباب نشأة دراسة النحو العربي تُفْصِح عن الجانب الوظيفي الذي سعت منهجيّة دراسة النحو العربي عند القدماء إلى تحقيقه. فكان من أسباب نشأة علم النحو الغرض التعليمي، وهو تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها بها بعد تغيّر المجتمع العربي بالاختلاط والمعاملة والتزاوج، وترتّب على ذلك –كما يرى الكثير من الباحثين[١]– دخول الخلل والزلل في اللسان العربي.

قام التحليل النحوي لدى علماء العربية القدامى بداية على أساس تحديد مرجعيّة لغويّة للاستعمال يُحتكم إليها في بيان صحّة التقعيد اللغوي. مما يعني ضرورة التوصّل إلى القواعد المفسّرة لنظام تأليف الكلمات أو تركيب الكلمات في الجمل، حتّى تؤدي المعنى المراد طبقاً لنظام اللغة[٢]. فكان التركيز على دراسة العلاقة بين النظرية والتطبيق لعناصر الوظائف النحويّة العربية المشار إليها في النحو العربي من خلال الجمل والنصوص القرآنية وما يُستنبط من تلك العملية التي عُرفت بالمادة اللغويّة، أو مرجعيّة التحليل النحوي؛ لضمان سلامة مرجعيّة التحليل النحوي وأساسه الأفصح من كلام العرب[٣]. فأساس البحث النحوي قائم على قوانين تأليف الكلام، أو كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها[٤].

---

(١) مجد الدين أبو السعادات المبارك بن الجزري (ت٨٤٤هـ/١٤٢٩م)، **النهاية في غريب الحديث**، ٤ج، تحقيق طاهر أحمد الزاوي وآخر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٣، ج١/ص٥.

(٢) محمود فهمي حجازي، **مدخل إلى علم اللغة: المجالات والاتجاهات**، الدار المصريّة السعودية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١١٩.

(٣) جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ/١٥٠٥م)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٦، ص٥٦ – ٧٠.

(٤) أبو يعقوب يوسف السكاكي، (ت٦٢٦هـ/١٢٢٨م)، **مفتاح العلوم**، م١، تحقيق: أكرم عثمان، مطبعة دار الرسالة، بغداد، ١٩٨٢، ص٣٣.

فبرزت تجليات البعد الوظيفي لدى النحاة الأوائل منذ عمليّة جمع اللغة ضمن قواعد نحويّة مطّردة بناء على الاستعمال اللغوي عند العرب أو القرآن الكريم. ومن هنا كان التقعيد اللغوي رهين الاستعمال، ممكّناً المتكلّم من دليل يقتدي به، ومرجعاً يحتكم إليه، ونموذج منظر يقيس عليه عن وعي أو غير وعي[١]. وتسهيلاً لتعلّم القواعد وتعليمها اصطلح النحاة على وضعها ضمن أبواب محددة، منها الإسناد، والفاعليّة، والمفعوليّة، والوصفيّة، والتبعيّة، وغيرها، مرتكزة على النظام الإعرابي ظاهراً أو مقدراً؛ فكلّ فاعل مرفوع، وكلّ مفعول منصوب، وهكذا.

وفي تحديد النحاة لمرجعيّة الاستعمال اللغوي إشارة واضحة منهم إلى مدى تفهمهم لما يسمّى عند المحدثين بـ(محاكاة النظير)[٢]، ويعدّ أساساً من أسس تعلّم اللغات وتعليمها، بمعنى ضرورة توافر نموذج لغوي سليم يتبعه معلّم اللغة ومقعّدها ويسترشد به في تحديد الصواب من الخطأ. وهي ظاهرة يلجأ إليها الإنسان في حالة استعماله صيغاً جديدة لم يعرفها من قبل، وهذه الصيغ تأتي مقيسة على ما اختزنه المتكلّم في ذاكرته من نظم البيئة اللغويّة، فـ"الإنسان يتبع القياس دائماً في كلامه، وما جداول التصريف والإعراب التي تذكر في كتب النحو إلّا نماذج يُطلب إلى التلميذ محاكاتها"[٣].

ويتجلّى البعد الوظيفي للدرس النحوي القديم –كذلك– بصورة واضحة في حدّ النحاة للنحو بأنّه: "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره... ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإنْ لم يكن منهم،

(١) عبدالقادر المهيري، **نظرات في التراث اللغوي العربي**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣، ص١٣١.

(٢) محمد عيد، **أصول النحو العربي**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٠٧.

(٣) فندريس، **اللغة**، تعريب عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصّاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ١٩٥٠، ص٢٠٥.

وإنْ شذ بعضهم عنها رُدّ به إليها"[١]. وكذلك جهود وضع الحركات الإعرابية ما هي إلا محاولة ضبط للنصوص اللغوية تسهيلاً لمن لا يفرّق بين المرفوع والمنصوب وغيره.

أمّا أن النحو العربي قد قام على أسس شكليّة وأهمل العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى –كما يرى المجددون– فهذا اتّهام مردود بدليل ما تكشفه منهجيّة معالجة النصوص اللغويّة في كتب التراث في غير موطن منها، ولعلّ في ردّ الخليل عندما سُئِل عن العلل التي يعلل بها في النحو ما يكون فيه جلاء للشك، فقيل له عن العرب أخذتها (العلل) أم اخترعتها من نفسك، فقال الخليل: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله"[٢]. مشبّهاً عمله بحال رجل حكيم دخل داراً أَحكم الباني بناءَها بالخبر الصادق، فكلّما وقف الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا.

والدارس للكتب النحوية السابر لأغوارها وكنوزها العلمية، لا يمكن أن يغفل بحال من الأحوال عن منهجيّة النحاة في دراسة التراكيب اللغويّة القائمة على أساس المعنى لا الشكل، وأدركوا أنَّ التغيير الذي يَحدث في أيّ تركيب ما هو إلّا لصالح المعنى، مثال ذلك ما نجده لدى سيبويه، فإذا تعارض أكثر الرأيين إعراباً مع المعنى الذي يقتضيه الحال، رجّح الأقوى ما دام المعنى يأتلف به ويطّرد معه[٣]. بمعنى أن اهتمامه لم يقتصر على الشكل الخارجي للتركيب من حيث الإعراب فحسب، وإنما اهتمّ بالتركيب وبالمعنى الذي يمكن أنْ ينجم عنه، يقول سيبويه: "وليس شيء

(١) أبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص** (مرجع سابق)، ج١/ ٣٤.

(٢) أبو القاسم الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، (ت٣٤٠هـ/٩٢٥م)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٢، ص٦٥–٦٦.

(٣) عبدالعزيز عبده أبو عبدالله، **المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل**، ج٢، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، ١٩٨٢، ج١، ص٣٠٧.

يضُطَرّون إليه إلا وهمْ يحاوِلون به وجهاً"[١].

وقد نالت مسألة التجاذب بين اللفظ والمعنى عناية عند الكثير من النحاة غير سيبويه، مما يؤكّد مدى عنايتهم بالمعنى في التحليل النحوي، ومن ذلك ما نجده عند ابن جني في كتابه الخصائص، فقد تناول المسألة في غير باب منها: (باب في تجاذب المعاني والإعراب)، حيث يقول: تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب"[٢]. وعقد باباً آخر بعنوان: (باب في التفسير على المعنى دون اللفظ)، فصّل فيه المسألة حين التجاذب بين الألفاظ والمعاني كاشفاً منهجيّة التحليل النحوي لديه القائمة على أساس المعنى، حيث يقول: "اعلم أن هذا موضع قد أتعب كثيراً من الناس واستهواهم، ودعاهم من سوء الرأي وفساد الاعتقاد إلى ما مذِلوا به، وتتابعوا فيه، حتّى إنّ أكثر ما ترى من هذه الآراء المختلفة، والأقوال المستشنعة إنما دعا إليها القائلين بها تعلّقهم بظواهر هذه الأماكن، دون أن يبحثوا عن سرِّ معانيها، ومعاقد أغراضها... فمن ذلك قول سيبويه في بعض ألفاظه: حتّى الناصبة للفعل، يعني نحو قولنا: اتق اللهَ حتّى يدخِلَك الجنّةَ، ومنه قولهم: أهلَك والليلَ، فإذا فسّروه قالوا: الحقْ أهلك قبل الليل[٣].

وأمثلة إعارة المعنى الاهتمام الكبير في التحليل النحوي القديم كثيرة، من ذلك تحديد النحاة لحالات عمل اسم الفاعل عمل الفعل المضارع، نحو: "إني ضاربُ زيدٍ". "وإنّي ضاربٌ زيداً"، فلو كان التحليل قائماً على أسس شكليّة بحتة لوجدنا النحاة يكتفون فقط في مثل هذه التراكيب المتشابهة ببيان الجانب الإعرابي، إلا أنّ الإعراب

(١) سيبويه عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ/٧٩٦م)، **الكتاب**، ٥ج، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخامجي، القاهرة، ١٩٨٨، ج١، ٣٢.

(٢) ابن جني، **الخصائص** (مرجع سابق)، ج٣/٢٥٥.

(٣) السابق، ج٣/٢٦٠-٢٦١.

عندهم كان معلَّلاً بالمعنى الذي يفرضه على هذا الأساس، يقول سيبويه: هذا باب من اسم الفاعل "الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوناً وذلك قولك: هذا ضارب زيداً غداً. فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيداً غداً. فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول: هذا ضارب عبدالله الساعة فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيداً الساعة"(١).

ولننظر –كذلك– إلى طريقة تحليل التركيب الآتي في الدرس النحوي، ونثبت ما جاء سابقاً، يقول الراعي النميري(٢):

إذَا ماَ الْغانِياتُ بَرَزْنَ يَوْماً وَزَجَّجْنَ اَلْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

فلو كان التحليل مقتصراً على الجانب الشكلي (الإعراب) لاكتُفي في تحليل هذا التركيب بالقول: إنّ (العيون) معطوفة على (الحواجب)، فكان الأمر مبرراً للحركة. إلا أننا نجد أن التحليل قد تجاوزه إلى ما هو أبعد وأسمى وهو الجانب المعنوي، فكان موجب الحركة فعلاً مقدّراً في سياق الكلام تقديره (كحّلْنَ)؛ لأن الكحل من مستلزمات العين لا التزجيج.

المحور الثاني: المعنى المُراد

نالت الجملة عناية فائقة في الدرس الألسني الحديث على أيدي علماء يُعدون علامات بارزة في تطوير الدرس اللغوي الحديث من وجهة نظر الكثير من الباحثين(٣). وأشهر أسماء العلماء المعاصرين تداولاً في هذا المجال العالم اللغوي

(١) سيبويه، **الكتاب** (مرجع سابق)، ج١/١٦٤.

(٢) ابن جني، **الخصائص** (مرجع سابق)، ج٢/٤٣٢. بحر الوافر.

(٣) عبدالقادر مرعي، **أساليب الجملة الإفصاحيّة في النحو العربي**، دراسة تطبيقية في ديوان الشابي، مؤسسة رام للتكنولوجيا، ط١، الأردن، ١٩٩٥، ص٥٦.

السويسري (فرديناند دي سوسير)، حيثّ أكّد أنّ دراسة اللغة ينبغي أن تكون منبثقة من الاستعمال الفعلي لها، مؤكّداً على مظهرين من مظاهر اللغة: أحدهما التركيب الداخلي (المعنى). والثاني اللغة المنطوقة (اللفظ) الذي يُعدّ المظهر الحقيقي لاستعمال اللغة. ودعا إلى دراسة اللغة دراسة وصفيّة كأي ظاهرة اجتماعية أخرى(١).

ثمّ برز المذهب السلوكي في دراسة اللغة، وأشهر علمائه (بلومفيلد)، حيث يرى أصحاب هذا المذهب أنّ اكتساب اللغة سلوك يتم من خلال التقليد والمحاكاة ومعادلة المثير للاستجابة، فدراسة اللغة عندهم من جوانب نفسيّة(٢). ثمّ ظهر المنهج التحويلي في دراسة البنى الجملية، وصاحب هذا المنهج العالم اللغوي (تشومسكي)، وقامت فكرته على أساس وجود مستويين في البحث الجملي، وهما: البنية العميقة، والبنية السطحيّة. ويُقصد بالبنية العميقة الأساس الذهني المجرّد لمعنى معيّن يوجد في ذهن الإنسان، ويرتبط بتركيب جملي أصولي، يكون هذا التركيب رمزاً لذلك المعنى. أما البنية السطحيّة فهي الكلام المنطوق المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقواعد التحويلية في اللغة(٣).

وعلى هذا الأساس قام تحليل بنية الجملة في التحليل النحوي التوليدي، فالمستوى الظاهر من الجملة لا يقدّم سوى البنية السطحية للجملة، أما الغموض الدلالي الذي قد يطرأ على بعض التراكيب فتفسّره الجملة العميقة. مثال ذلك ما نجده في الجملتين الآتيتين: (أُعطِي المالُ من زيدٍ). و(سُرِق المالُ من زيدٍ). فالبنية السطحيّة تظهر تساوياً دلالياً في الجملتين بناء على الحالة الإعرابية لكلمة (زيد) في حين أنّ البنية التحتية تكشف هذا اللبس في دلالة الجملتين، بحيث يكون (زيد) في الجملة الأولى

(١) خليل عمايره، **في نحو اللغة وتراكيبها**، مؤسسة علوم القرآن، ط٢، دبي، ١٩٩٠، ص٣٩.
(٢) السابق، ص٤٦.
(٣) عبدالقادر مرعي، **أساليب الجملة الإفصاحيّة** (مرجع سابق)، ص٩-١٠.

فاعلاً. وفي الجملة الثانية مفعولاً وقعت عليه عمليّة السرقة[١]. فالمعنى المراد من أكثر عناصر الجملة عناية ودراسة في التحليل الألسني الحديث؛ وهو المحرّك الأقوى في عمليّة التحليل؛ انطلاقاً من الوظيفة الأساسيّة للغة بشكل عام؛ لأنَّ الفائدة من الخطاب إفهام المُخاطَب، والفهم والإفهام لا يتحققان إلا بوضوح المعنى المراد بين طرفي عمليّة الاتصال (المُخاطِب والمُخاطَب).

وقد أدرك علماء اللغة القدماء في بدايات دراستهم للغة أهمية علم النحو في فهم اللغة المنطوقة أو المكتوبة، وأن سلامة نحو الجملة ضرورة معينة على فهم المعنى. وبذلك تشكّل مفهوم هذا العلم –النحو– ليدلّ على العلم الذي يدرس قواعد النظام النحوي دراسة علمية، ويصف ظواهره التركيبية معتمداً بعض الأسس اللغويّة لذلك، كالتغيّر الإعرابي، والرتبة، والمطابقة، وظاهرة التعلّق، وظاهرة الإتباع وغير ذلك[٢]، مما يشير إشارة واضحة إلى مدى الإبداع الفكري الذي وصل إليه النحاة القدامى في دراسة اللغة وتراكيبها الجملية. فبذلوا جهوداً كبيرة في بيان مقاصد الكلام في العربية، وبناء نظرية واضحة المعالم للنحو العربي تقوم على أنَّ غاية اللغة الإفهام والوضوح؛ ولذا وجدناهم قد بدأوا التحليل النحوي –بداية– بحصول المعنى، من خلال تحديد دقيق لمفهوم الجملة التي تعدّ اللبنة الأساسيّة في تكوين الخطاب البشري المتكامل. فبناء الجملة عند النحاة القدماء يتصل بالقواعد التي تحدد نظام الجملة في اللغة، وتجعلها قادرة على أداء المعنى الذي يريده المتحدّث أو الكاتب فيصل إلى المستمع أو القارئ[٣].

ولعلّ تحديد النحاة العرب القدامى –بداية لمفهوم الجملة– يعدّ إفصاحاً صريحاً عن منهجيتهم لدراسة بنية التراكيب اللغويّة، وأثر تمام الجملة في وضوح المعنى

---

(١) محمود فهمي، **مدخل إلى علم اللغة** (مرجع سابق)، ص١٣٣.

(٢) تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، ط٤، الدار البيضاء، ٢٠٠١، ص٢٥٠.

(٣) محمود فهمي، **علم اللغة العام** (مرجع سابق)، ص١١٩.

المراد. يتضح ذلك في تحديد المبرّد لمفهوم الجملة في كتابه المقتضب، حيث يقول في باب الفاعل: "وإنّما كان الفاعل رفعاً لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب"(١)، ويستعمل ابن جنّي لفظ الكلام بمعنى الجملة في قوله: "كلُّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسِه مفيد لمعناه، وهوَ الذي يُسمِّيه النحويونَ الجُملَ"(٢).

ويعدّ ابن هشام الأنصاري من أكثر النحاة المتأخرين عناية بالجملة؛ ميّز – بداية – بين الجملة والكلام بقوله: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا بمترادفين كما يتوهّم كثير من الناس، والصواب أنّها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافه(٣). ثمّ فصل ابن هشام القول بالجملة، فدرسها دراسة مستوفاة، وأفرد لها باباً خاصاً في كتابه (مغني اللبيب) سمّاه (في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها). وجعلها قسمين: صغرى وكبرى، "الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم. والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين"(٤).

وربّما لا نجانب الصواب إذ قلنا: إنّ علماء الألسنيّة المحدثين لم يخرجوا عن هذا الإطار في تحديدهم لمفهوم الجملة؛ إذ الجملة عندهم "أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"(٥). أو

(١) أبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـ/٩٠٠م)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، د.ت، بيروت، ج١/ص٨.

(١) أبو الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ/١٠٠٢م)، **الخصائص**، تحقيق: محمد النجار، دار الكتب العلميّة، د.ت، مصر، ج١/ص١٧.

(٣) أبو محمد عبدالله بن هشام الأنصاري، (ت٧٦١هـ/١٣٥٩م)، **مغني اللبيب**، (٢ج)، تحقيق عبداللطيف محمد الخطيب، (د.ت)، (د.ن)، ج١/ ص٤٩٠.

(٤) ابن هشام، المرجع السابق، ج١/ص٤٩٧.

(٥) إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو، ط٥، مصر، ١٩٧٥، ص٢٧٧.

هي "الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه. فقام زيدٌ جملة، وزيد مجتهدٌ جملة، وصه جملة، وأف جملة، والنارَ جملة"(١). خلاصة القول بما سبق أنّ تحديد النحاة العرب القدماء لمفهوم الجملة تحديداً دقيقاً قام على أساس الحد الأدنى من الكلام الذي يقدّم للمستمع المعنى المُراد بصورة واضحة، هو الأساس ذاته الذي اعتمده الدرس الألسني الحديث برمته في تحديده لمفهوم الجملة وارتباط هذا المفهوم بالمعنى.

المحور الثالث: السلامة اللغويّة والصّحة المعنويّة

من المقرر لدى الباحثين أنّ المنهجيّة الأساسيّة لتحليل تركيب الجملة تنطلق من فكرة ممارسة المتكلّم للغة، مما يعني وضع الكلمات في تتابع مناسب للتعبير، ويكون هذا التتابع طبقاً للقواعد المنتجة لأنماط بناء الجمل في اللغة الواحدة(٢). وإذا اختلَّ هذا النظام لن تحقق اللغة الغرض والإفهام؛ "لأنّ اللغة في ماهيتها ليست إلا نَظْماً من الكلمات التي ارتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً تحتمه قوانين معينة لها"(٣).

ويلقى على عاتق التركيب اللغوي مسؤولية كبيرة في إيصال المعاني والدلالة، ولا يستطيع التركيب اللغوي أن يؤدي دلالته بالصورة المطلوبة إلا ضمن نسق لغوي معين يلتزم ترتيباً معيناً عماده الانتقاء والتنسيق. وهما عمليتان رئيسيتان في سيرة الكلام. ففي مرحلة الانتقاء: يختار المتكلّم بعض العناصر المجددة الموجودة في مخزونه اللغوي، ثم يأتي دور العنصر الثاني المتمم والمتمثل في عنصر التنسيق بين هذه الوحدات المجددة والعناصر المختارة لتكون وحدات لسانية معقدة، فالمتكلّم

---

(١) خليل عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها** (مرجع سابق)، ص٧٨.

(٢) محمود فهمي حجازي، **مدخل إلى علم اللغة** (مرجع سابق)، ص١٢٠.

(٣) وليد محمد مراد، **نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبدالقاهر الجرجاني**، دار الفكر، ١٩٨٣، دمشق، ص١٩٣-١٩٤.

يختار كلماته من الكنز اللغوي المعجمي الخاص باللغة التي يتكلمها ويؤلف بينها في جمل تخضع لنظام هذه اللغة، والجمل بدورها تتلاءم لتكون عبارات[١].

وبعد ذلك تأتي المرحلة الثانية لتتم ما بدأه الاختيار، وهي عملية التنسيق فيؤلف المتكلم بين الكلمات التي اختارها في جملة تخضع لنحو اللغة التي يستعملها، وهذه الجملة تكون النواة للفقرة. والفقرة بدورها تتألف من غيرها من الفقرات لتكون النص، وبذلك يكون الثنائي المتلازم الانتقاء والتنسيق في أساس تكوين الكلام[٢]. فالتركيب في صورته الأولية عبارة عن مجموعة من الألفاظ المفردة التي ينبغي الحذر والتأني في تخيرها، حتّى تعبّر عن المعنى بصورته التامة، وفي حالة إجادة المتكلّم في التّخيّر الأولي (اللفظ) سيؤدي المعنى بأفضل حال وأتمّه.

وعلى هذا الأساس قام تصوّر (تشومسكي) لعمليّة توليد الجمل، حيث تمرّ بسلسلة من الاختيارات تخضع بدورها لنظام معيّن بناء على طبيعة اللغة، فيتوقّف اختيار العنصر التالي على اختيار العنصر السابق له مباشرة، مثال ذلك في اللغة الإنجليزيّة:

This Man Has Brought Some Bread

فاختيار كلمة (**This**) يخضع لاختيارها من بين مجموعة كلمات تصلح لصدارة الجملة في اللغة الإنجليزيّة، وكلمة (**Man**) تمّ اختيارها على أساس أنّها من الكلمات التي يجوز أن تقع بعد كلمة (**This**). وهكذا بقيّة عناصر الجملة السابقة. بينما إذا اخترنا كلمة مثل (**These**) لكي تحتلّ الصدارة في الجملة فسنجد أنّ الاختيارات

(١) فرديناند دي سوسير، **محاضرات في علم اللغة**، ترجمة عبدالقادر قنيني، دار أفريقيا الشرق، ١٩٨٧، المغرب، ص١٥٦.

(٢) فرديناند دي سوسير، **دروس في الألسنية العامة**، ترجمة صالح القرمادي وآخرين، الدار العربية للكتاب، ط١، طرابلس، ١٩٨٥، ص٥٣-٥٤.

التالية تختلف. حيث لا بدّ لنا من اختيار كلمة مثل (Men) لكي تحتلّ المركز الثاني في الجملة، ثم كلمة مثل (**Have**) لكي تحتلّ المركز الثالث[١]. وبناء على عمليتي الانتقاء والتنسيق نجد أنّ عبارتين مثل:

This Awful Man

These Awful Man

صحيحتان نحوياً ودلالياً طبقاً للقواعد المنتجة لأنماط الجملة في اللغة الإنجليزيّة. أمّا في عبارتين مثل:

These Awful Man

This Awful Men

فهما عبارتان غير مقبولتين في النظام النحوي للغة الإنجليزيّة[٢].

ولعلّ مثل هذا التحليل الألسني الحديث لا يُعدّ دخيلاً على الدرس النحوي القديم، فقد تنبّه علماء اللغة القدماء في دراستهم النحويّة للتراكيب إلى أهمية عمليتي الانتقاء والتنسيق في إيصال المعاني من خلال الإشارة إلى ضرورة تحديد ما يقبله النظام اللغوي للغة وما لا يقبله، أي ضرورة اجتماع السلامة اللغويّة والصحة المعنويّة. فالنحاة القدماء نظروا إلى اللفظ والمعنى على أنّهما كلّ واحد، ولكن هذا الانسجام والتوافق لا يمكن إلّا ضمن التركيب. فأصبح بناء الجملة في اللغة العربيّة –في تصوّرهم– لا يخضع لاختيارات عشوائيّة من المفردات، وإنّما ينتظمها قانون معيّن من التأليف، فليس كل تتابع للوحدات الصرفية أو المورفيمات يكون تركيباً مقبولاً أو جملة مفيدة، إذ الأمر يرتبط بالتتابع السليم للصيغ ومدى أدائها للمعنى ضمن العُرف اللغوي، بمعنى الاستعمال الفصيح عند العرب. وقد عبّر عنه سيبويه بـ(المستقيم

(١) جون ليونز، **نظريّة تشومسكي اللغويّة** (مرجع سابق)، ص١٠١–١٠٤.
(٢) السابق، ص١٠٩.

الحسن)، وعقد له باباً في كتابه سماه باب (الاستقامة من الكلام والإحالة)، ومثّل على المستقيم الحسن بقوله: (أتيتكَ أمسِ أوسآتيكَ غداً). وعبّر عن النوع الآخر (المُحال) بقوله: "أتيتك غداً، أوسآتيك أمسِ". ففي النوع الأول من الاستعمال تشابه التركيبان من حيث البناء الخارجي، إلا أنّ الاختلاف يكمن في تغيّر دلالة العنصر الثاني (أمسِ) الدال على الزمن الماضي، مع العنصر (السين) التي تفيد دلالته في اللغة العربيّة الاستقبال. وأن تضع الكلام في غير موضعه عدّه من القبيح في الاستعمال، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيدٌ يأتيك[١]. فالنظام اللغوي للغة العربيّة يقتضي القول: قد رأيت زيداً، وكي يأتيك زيدٌ. مع أن المكوّنات اللغويّة في الحالتين واحدة، إلا أنّها اختلفت في طريقة التوزيع داخل التركيب اللغوي.

المحور الرابع: وضوح التركيب

إنّ الوظيفة الأساسيّة للغة البشرية –على اختلافها– التفاهم، فاللغة كما حدّها ابن جني "أصوات يُعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم"[٢]. فالتفاهم بين أبناء اللغة يقتضي وصولها بصورة جليّة، بعيدة عن احتمال سوء الفهم؛ ولذا فإنّ وضوح التراكيب يُعدّ ذو أهميّة في أيّ عملية تواصلية شفاهية أو كتابية. لأن "اللغة تبقى لغة في جميع أحوالها"[٣]. بل جُعل الوضوح التركيبي مطلباً لا يمكن التفريط فيه؛ لأن اللغة المُلبِسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم، وقد خلقت اللغات أساساً للإفهام وإن أعطاها النشاط الإنساني استعمالات أخرى فنية ونفسية[٤]. مما يعني أن النظام اللغوي أوجد للإفادة، أي لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع فهو آلة للتبليغ جوهره تابع

(١) سيبويه، **الكتاب**، (مرجع سابق)، ج١، ص٢٥– ٢٦.

(٢) ابن جني، **الخصائص**، (مرجع سابق)، ج١/ص٣٣.

(٣) جون ليونز، **اللغة والمعنى والسياق**، ترجمة: عباس صادق، دار الشؤون، ط١، بغداد، ١٩٨٧، ص٢٦.

(٤) تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١، ص٥٨.

لما ولي من أمر الإفادة[١].

فاللغَةُ العربيَّةُ وأيُّ لغةٍ أُخرى تقوم على عدّةِ أُصـــولٍ لغويَّةٍ لا يمكن تركهُا أو إهمالُها إذ لا قيمةَ للغةٍ لا تؤدّي الغرض منها، وهو التبليغ والإفهام والبيان، وبإهمال هذا الأصـــل يتســـرب الغموض إلى هذه اللغة وتصـــبح غير قادرةٍ على تحقيق أغراضـــها. لذا نُظر إلى الغموض التركيبي على أنّه آفة التواصـــل اللغوي. كما تُعَدُّ ظاهرة الغموض في التراكيب اللغوية سبباً رئيساً في نشأة النظرية النحوية التوليدية التي استطاعت تحليل الجمل والتراكيب الغامضة بسبب بنيتها التركيبية، فيما يُسمى عند تشومسكي بـ(الغموض التركيبي)[٢].

فالفكرة الأساسية للدرس النحوي الحديث قائمة على أساس فكرة التأثّر والتأثير الناجمة عن بلاغة النص وســـلامته اللغوية، وهي فكرة قام على أســـاســـها الدرس النحوي القديم، ودليل ذلك المزج المدروس عند القدماء (فترة بدايات النحو) بين جميع علوم اللغة بشـكل عام، البلاغة والنحو بشـكل خاص. فالمتأمِّل في الأسـس التي بنى نحاة العربية عليها قواعد اللغة وتصـــوراتهم وتعليلاتهم لمباحثها، يُدرك أهميّة مســـألة وضـــوح التراكيب وبعدها عن الغموض ومدى تأثيرها في منهجيّة التحليل اللغوي. فاللبس محذور عندهم؛ لهذا بحثوا الأشـباه والنظائر التي يمكن أن يقع الخلط واللبس فيهـا، وتحـدثوا عن اللبس في معظم أبواب الصـــرف والنحو والمعاني. وقالوا: (الأصل في الكلام أن يوضع للفائدة)، و(لا يجوز الابتداء بالنكرة

(١) نهاد الموسى، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، دار البشير، ط١، عمّان، ١٩٨٧، ص٨٧.

(٢) المتولي محمود المتولي، "**الغموض والتركيب النحوي في التراث اللغوي**"، مجلة فيلولوجي، مجلة كلية الألسن، جامعة عين شمس، مصر، العدد٤٦، ٢٠٠٦م، ص١.

لأنها لا تفيد)، وغير ذلك[١]. ومتى زالت الفائدة صـــار الكلام عبارة عن مجموعة من الألفاظ لا قيمة لها[٢].

اسـتخدم النَّحويُّون القدامى مصـطلحاتٍ متعددةً للإشـارة إلى معنى الغموض التركيبي منها اللَّبْسُ، وقد قيل فيه قديماً إنّه: خَلْطٌ بينَ مُتشـابهاتٍ في الصِّـفَاتِ يَعْسُرُ معهُ التَّمييزُ أو يتعذَّرُ(٣). وقد أَطلقَ عليه بعضهم إشكالاً[٤]. ووسمه بعضهم بالوَهْم والتَّوهم والإيهام، وكلُّها بمعنى الاختلاط، وهي لا تحيدُ عن المعنى اللغويّ[٥].

وما مناقشات سيبويه التي كان يَعْمَدُ إليها في بعض التراكيب غير الصحيحة نحوياً أو مفاضلاته بين وجوه الإعراب إلا لارتباط النحو بالدلالة في صحة التركيب ووضوحه[٦]. وتتضح عنايته بوضوح التركيب من خلال تقسيم الكلام إلى أقسام: منه مستقيمٌ حسنٌ، ومحالٌ، ومستقيمٌ كذِبٌ، ومستقيمٌ قبيحٌ[٧]، وما هو محالٌ كذبٌ. ومثّل للقبيح من الكلام ما كان فيه الفصل بين الجار والمجرور[٨].

---

(١) رشيد بلحبيب، "**أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي**"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة محمد الأول، وجدة –المغرب، ص٢.

(٢) جلال الدين السيوطي، (ت٩١١هـ/١٥٠٥م)، **همع الهوامع**، (٧ج)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٩، ج٢، ص١٨٤.

(٣) حمد الطاهر عاشور، **التحرير والتنوير**، (ت١٣٩٤هـ/١٩٧٣م)، (٧ج)، دار سحنون، تونس، ١٩٩٧، ج١، ص٤٧٠.

(٤) ابن جني، **الخصائص**، (مرجع سابق)، ج١٩٣/٢.

(٥) أبو الفضل جمال الدين ابن منظور،(ت٧١١هـ/١٣١١م)، **لسان العرب**، (١٥ج)، دار صادر، بيروت، د.ت، ج٦، ص٢٠٢–٢٠٣.

(٦) سيبويه، **الكتاب** (مرجع سابق)، ج١، ص٣٢١.

(٧) (مرجع سابق)، ج١، ص٢٤. القبيح عند سيبويه بمعنى: وضع اللفظ في غير موضعه، أي أن القُبْح مقصور على فساد اللفظ بصرف النظر عن المعنى.

(٨) السابق، ج٢، ص١٢٥.

وما القول لدى النحاة القدامى –كذلك– بالحذف لكثرة الاستعمال إلا دليل على العناية بوضوح التركيب، فما دام التركيب يوضّح المعاني ويحقق الفائدة بين ركني عمليّة الكلام (المتكلم والمخاطب) فلا ضرورة لذكر كلّ العناصر اللغويّة. وقد عقد سيبويه لذلك باباً سماه: "باب ما يحذف لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل"، ومن ذلك قولك: قولك هذا ولا زَعَماتِك –أي ولا أَتَوَهَّمُ زَعَماتِك– واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

ديــارَ ميّةَ إذْ ميٌ مساعِفـةٌ ولا يُرى مثلَها عُجْمٌ ولا عربُ

فنصب (ديار) في البيت بإضمار فعل. قال سيبويه: "كأَنه قال أذْكُرُ ديارَ مَيّة. فحذف الفعل الناصب (أذكر) لكثرة ذلك في كلامهم"(١). عدم تعرّض ذكر الفعل لأي غموض في التركيب استوجب عدم ذكره عند النحاة. وأمثلة التحليل بهذا المنظور كثيرة في التراث النحوي منها ما يكون على مستوى الحرف أو مستوى الكلمة أو مستوى التركيب بأكمله. وما جعْلهم المحذوف في حكم الملفوظ إلا دليل آخر على عنايتهم بوضوح المعنى، ومثال ذلك ما نجده عند ابن جنّي في قوله: إن حكم المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع، مثل القرطاسَ واللهِ(٢). فأدرك ابن جني وغيره من النحاة أنّ غاية التحليل النحوي هي بيان الوظائف التي تتصل بوضوح المعنى في التركيب.

وتوقّف ابن هشام في مغنيه في حديثه عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعرِب من جهتها، وذكر منها الجهة التاسعة: (ألا يتأمل عند وجود المشتبهات)، ومثّل عليها في مختلف الأبواب النحويّة كأن تكون بين اسم التفضيل والفعل لتشابه البنى، ومنها ما يكون بين الخبر والصفة وغيرها، ومثّل على ذلك بوقوع اللبس بين

(١) ينسب البيت لذي الرمّة، من البحر السريع. ينظر: سيبويه، **الكتاب** (مرجع سابق)، ج١/ص٢٨٠.
(٢) ابن جني، **الخصائص** (مرجع سابق)، ج١/ص٢٨٤.

قولهم: زيدٌ أَحْصَى ذهناً، وعمرٌو أَحْصى مالاً. فإنّ الأول على أنّ (أحصى) اسم تفضيل، والمنصوب تمييز، مثل: أحسنُ وجهاً. والثاني: على أن (أحصى) فعل ماض، والمنصوب مفعول به(١).

وأقام السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر فصلاً كاملاً تحدّث فيه عن الغموض التركيبي وأمنه في اللغة العربيّة، سماه: (اللبس محذور)(٢). وانتهى إلى أنّه لا ينبغي أن يكون الكلام إلا خالياً منه؛ تحقيقاً للمعاني المنشودة. ومثّل لذلك بعلّة ضم حرف المضارعة في الرباعي دون غيره خيفة التباس الرباعي بزيادة الهمزة بالثلاثي نحو: ضرب يَضرب، وأكرم يُكرم، لأن الهمزة في الرباعي تزول مع حرف المضارعة، فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم أمضارع الثلاثي هو أم مضارع الرباعي، ثم حمل بقية أبنية الرباعي على ما فيه الهمزة. ومثله ما نقوله في بعض أساليب اللغة نحو قولنا: ما أحسنَنا في التعجّب. وما أحسنّا في النفي. وما أحسنُنا في الاستفهام، فلا ندغم في التعجّب ولا في الاستفهام لئلا يلتبس أحدهما بالآخر والنفي بهما(٣).

وجعل الجاحظ حذق اللغة وتذوّقها شرطًا أساسيًّا في فهم المتلقي رسالة المتكلِّم، فقال: "للعرب أمثال واشتقاقات وأبنية، وموضع كلام يدلّ عندهم على معانيهم وإرادتهم، ولتلك الألفاظ مواضع أُخَرُ، ولها حينئذ دلالات أُخَرُ، فمن لم يعرفها جهل تأويل الكتاب والسّنّة، والشاهد والمثل، فإذا نظر في الكلام وفي ضروب من العلم، وليس هو من أهل هذا الشأن، هلك وأهلك"(٤). وقد نقل عن ابن المقفع كلاماً طويلاً

---

(١) ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب** (مرجع سابق)، ج١/ص٧٨١.

(٢) جلال الدين السيوطي، (ت٩١١هـ/١٥٠٥م)، **الأشباه والنظائر في النحو**، (٤ج)، تحقيق عبدالإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٥، ج١/ص٥٧٩-٥٨١.

(٣) السيوطي، المرجع السابق، ٥٨٦.

(٤) عمرو بن بحر الجاحظ، (ت٢٥٥هـ/٨٦٨م)، **كتاب الحيوان**، (٧ج)، تحقيق عبدالسلام هارون، (د.ن)، القاهرة، ١٣٧٥هـ، ج١، ص١٠٢.

عن الخطبة وما يليق بكل نوع من الكلام، والاستهلال، والإيجاز، والإطناب[١]. وكلّها توضّح فكرة مدى العناية بوضوح التركيب في التحليل اللغوي لدى النحاة القدامى.

وما مخالفة ابن مالك لمذهب الجمهور في تجويز التعجّب من فعل المفعول إذا أُمِن اللبسُ إلا دليل قاطع على مدى الوعي لديه بالقيمة الحقيقيّة لوضوح التركيب في أداء المعنى، حيث يقول: "إنّ فِعْل المفعول إذا لم يُجْهل معناه ببناء فِعْل التعجّب منه جاز صَوْغ (أفعَل) و(أفعِل) من لفظه، نحو: ما أزهى زيداً"[٢].

كما أنّ تركيز النحاة القدامى على العلامة الإعرابية بجميع أشكالها يعدّ شكلاً من أشكال عنايتهم الفائقة بوضوح التراكيب، وإزالة الغموض الذي قد يعتري التراكيب في حالة التقديم والتأخير والحذف والاستبدال. وقالوا في ذلك: "إنما وضع -الإعراب- في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلف عليها"[٣]. وذلك ما يفسّر لنا اشتراط النحاة الالتزام بنظام الرتب في حال عدم بروز القرينة الدالة على العلامة الإعرابية، نحو: أكرم عيسى موسى، وما شابهها من التراكيب التي لا تبرز فيها علامة أمن اللبس الحركة.

المحور الخامس: التلازم التركيبي

تمرّ عمليّة الكلام -في أي لغة من اللغات- بمستويين اثنين: الأول يكون على مستوى الإفراد، والثاني على مستوى التأليف والتركيب[٤]. وبناء على طبيعة اللغة

(١) عمرو بن بحر الجاحظ، **البيان والتبيين**، (٣ج)، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، ١٩٦٨، ج١، ص١١٥-١١٧.

(٢) محمد بن عبدالله بن مالك، (٦٧٢هـ/١٢٧٤م)، **شرح الكافية الشافية**، (٥ج)، تحقيق: عبدالمنعم أحمد، دار المأمون للتراث، د.ت، سوريا، ج٢، ص١٠٨٦-١٠٨٧.

(٣) السيوطي، جلال الدين، **الأشباه والنظائر في النحو، (مرجع سابق)**، ج١، ص٣٣٧.

(٤) أبو الفتح عثمان بن جني، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ط١، (د.ن)، ١٩٥٤، ج١، ص٦.

البشريّة، فإنّها تتطلّب تآلفاً بين مكوناتها المفردة لتكوّن مفردات ذات دلالة، وتنتظم هذه المفردات لتصير كلاماً، يقول إخوان الصفا: "اعلم أنّ الحروف إذا ألفت صارت ألفاظاً، والألفاظ إذا ضمّنت المعاني صارت أسماء، والأسماء إذا ترادفت صارت كلاماً، والكلمات إذا اتّسقت صارت أقاويل"(١).

فطبيعة العملية الكلامية عند الإنسان، تبدأ عادة بالتعبير عن حاجاته ومراده بالمفردة باعتبارها وحدة صغرى في البنية التركيبيّة قبل أن تلتحم في سياقها وتؤدي معناها الكليّ أو الدلالي؛ لأنّ الكلمات ما هي إلّا وحدات يَبني منها المتكلّم كلامه، ولا يُمكن اعتبار كل منها حدثاً كلامياً مستقلاً قائماً بذاته(٢). ومعنى ما سبق أن الجمل والتراكيب تتحد ضمن نسق لغوي معيّن، فتُشكِّل معنى يتجاوز حدود الكلمات مفردة، وهو المعنى الكلّي للتركيب.

ما سبق ينسجم مع رؤية (تشومسكي) في نظريته التوليدية التحويلية الذي يرى أنّ اللغة جهاز يتكوّن من جمل غير متناهية، كلّ جملة طولها محدود ومؤلفة من مجموعة متناهية من العناصر، وكلّ اللغات الطبيعية –منطوقة أو مكتوبة– هي لغات بهذا المعنى؛ لأنّ كلّ لغة تحتوي على عدد متناهٍ من الفونيمات أو الحروف، ومع هذا فإنّ عدد الجمل غير متناه(٣). وتقوم الجملة عنده على مبدأ رئيس –نال عناية كبيرة في التحليل النحوي عند علماء العربية القدماء– وهو الإسناد(٤). أي أنّ الاسم والفعل يشكلان عنصرين أساسيين في اللغة، أو في أيّ لسان آخر نتكلّم به،

(١) إخوان الصفا، **رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا**، تحقيق عارف تامر، منشورات عويدات، ط١، بيروت، ١٩٩٥، ج١، ص٣٩٣.

(٢) أحمد مختار عمر، **علم الدلالة**، عالم الكتب، ط١، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٦–١٢.

(٣) أحمد مؤمن، **اللسانيات النشأة والتطور**، المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، ٢٠٠٢، ص٢٠٨.

(٤) مصطفى حركات، **اللسانيات العامة وقضايا العربية**، دار الآفاق، الجزائر، د.ت، ص١٧–٧٢.

حيث ليس هناك كلام في أي لغة إلا وفيه مُحدِّث ومُحدَّث به في أي شكل كان[١]. فالجملة فعليّة كانت أو اسميّة تتشكّل من مسند ومسند إليه، وهما ما اصطلح على تسميتهما بالعمدة أو النواة، أمّا ما زاد عنهما ويمكن حذفه فهو فضلة من حيث التركيب لا من حيث المعنى، أو ما يُعرف عند (مارتيني) بالامتداد[٢].

ويقوم الإسناد في الدرس الحديث على مبدأ التوزيع الذي يعدّ أحد مقومات المدرسة التوزيعيّة بزعامة (هاريس)[٣]، وهو في حقيقته لا يفترق من حيث المضمون عن علاقة التلازم، ذلك أنّ التوزيع يقوم على أنّ المورفيم يقتضي المورفيم الذي يليه في الجملة الواحدة، فيحدده ويأخذه، بعد أن ينطق المتكلّم بالمورفيم الأول.

والحقيقة أنَّ فكرة تلازم التراكيب كانت عماد التحليل اللغوي للتراكيب العربية. وجعل النحاة التلازم على نوعين: نوع يكون الفصل فيه بين المتلازمين جائزاً، نحو الفصل بين الفعل والفاعل[٤]. والثاني غير جائز، نحو الفصل بين المضاف والمضاف إليه[٥].

وتظهر قيمة التلازم التركيبي عند النحاة في أنّه يساعد على الحكم على التركيب بأنّه يؤدي الغرض المقصود؛ لتعلّق معاني الكلمات بعضها ببعض، فـ: "لا نظم في الكلام ولا ترتيب، حتّى يُعلَّق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض،

(١) عبدالرحمن الحاج صالح، "**الجملة في كتاب سيبويه**"، "**مجلة المبرز**"، الجزائر، العدد٢، ١٩٩٣.
(٢) مصطفى حركات، **اللسانيات العامة وقضايا العربية** (مرجع سابق)، ص٧٢.
(٣) خليل عمايرة، **نحو اللغة وتراكيبها** (مرجع سابق)، ص٤٧.
(٤) عبدالرحمن بن محمد الأنباري، (ت٣٠٤هـ/٧٩٠م)، **أسرار العربيّة**، دراسة محمد حسين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٧، ص٧٩.
(٥) ابن جني، **الخصائص** (مرجع سابق)، ج٢/٣٩٥.

وتُجْعَل هذه بسبب من تلك"[١]. ففكرة التلازم تقيس مدى حاجة المفردة إلى مفردات أخرى، لتتحد معها في بناء محكم لتكوين الجملة. فالكلمة لا تؤدي دورها في التركيب إلا من خلال العمل أو التأثير في المضمون المراد من خلال مفهومي الإسناد والعامل؛ لما لهما من أثر واضح في توضيح تآلف الجمل والتراكيب اللغويّة ضمن أنساق متحدة دلالة قد تكون مختلفة شكلاً.

ولذا فقد كان للإسناد نصيب وافر في دراسة بنية الجملة –في التحليل النحوي القديم– بعنصريه: المسند والمسند إليه، وذكرهما سيبويه وعقد لهما باباً في الكتاب سمّاه (باب المسند والمسند إليه) وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلّم منه بُداً[٢]. فيكون التلازم بين الكلمتين بعلاقة نحويّة معيّنة ثمّ يرتبط المتلازمان ببؤرة الجملة (الفعل أو المبتدأ)[٣].

والجملة لا تقوم إلا بهذين العنصرين (المسند والمسند إليه) لفظاً أو تقديراً؛ حتّى تستقيم بنية الجملة لفظاً ودلالة. فالفعل مثلاً لا بدّ له من فاعل، حتى يستقر (المسند والمسند إليه)، فإذا قلنا: (اكتبْ أو ادرسْ) كان التقدير: (اكتبْ أنتَ أو ادرسْ أنتَ)، فالفاعل مستتر تقديره (أنت). وكذلك الحال بالنسبة للعلاقة بين المبتدأ والخبر، فإذا وجِدَ طرف قُدِّر الآخر، فعلى سبيل المثال في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (البقرة: ٢٥١). قال النحاة: إن (دفع) مبتدأ والخبر محذوف تقديره (موجودٌ)[٤]. فأصبح الإسناد معيناً

(١) عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ/١٠٧٨م)، **دلائل الإعجاز**، تعليق: محمود محمد شاكر، د.ن، ص٥٥.

(٢) سيبويه، **الكتاب** (مرجع سابق)، ج١/٢٣.

(٣) عمايرة، **نحو اللغة وتراكيبها** (مرجع سابق)، ص١٩٠.

(٤) أبو محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام، (ت٧٦١هـ/١٣٥٩م)، (٤ج)، **أوضح المسالك**، تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة العصريّة، بيروت، د.ت، ج١، ص٢٢٠-٢٢١.

على تقدير عناصر الجملة في حالة الحذف؛ لأنّ تكامل عناصر الجملة –ظاهرة أو مقدّرة– أمرٌ ضروي لإظهار المعنى.

فالنحاة لم يكن نهجهم في دراسة اللغة قائماً على أساس دراسة باب من أبواب اللغة أو ظاهرة من ظواهرها، وإنما كانوا يستهدفون علم الأصول في محاولة الوصول إلى منهج لاستنباط الأحكام النحويّة، أي أنّهم كانوا يبحثون عن الخصائص العامة التي تميز اللغة مما يهدي إلى وضع قوانينها وضعاً علمياً يطمئن إليه روح البحث، ويرتكز على أساس وجود تلازم بين التراكيب.

أمّا المفهوم الثاني الذي تبرز فيه عناية النحاة بفكرة التلازم بين التراكيب فهو العامل مُحدِث الإعراب؛ لما له في اللغة العربية من أثر بارز في تحليل التركيب الجملي، يقول سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم: "إنّما ذكرتُ لكَ ثمانيةَ مجارٍ لأفرقَ بين ما يَدخلهُ ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل. وليس شيء منها إلا وهو يزول عنهُ. وبين ما يُبنى عليه الحرفُ بناء لا يزول عنهُ لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل"(١). فنظرة سيبويه للعامل تقوم على أساس أنّه عنصر بناء وربط للعناصر داخل التركيب النحوي لا على أساس أنّه الجالب للعلامة الإعرابية. وعُدّت سلامته مطلباً من مطالب سلامة النظم؛ يقول الجرجاني: "اعلم أنّ ليس النظم إلّا تضع كلامك الوضعَ الذي يقتضيه علمُ النحو، وتَعْملَ قوانينه وأصوله، وتعرفَ مناهجَهُ التي نُهِجت"(٢).

إذاً كان للعامل أثرٌ واضح في التحليل النحوي لبنية الجملة العربيّة، وعُدّ أساساً من الأسس في تقدير مكونات التراكيب اللغويّة؛ لأن اللغة أصوات يعبّر بها كلّ قوم

(١) سيبويه، **الكتاب**، (مرجع سابق)، ج١، ص١٣.
(٢) الجرجاني، **دلائل الإعجاز** (مرجع سابق)، ص٨١.

عن أغراضهم[١]، ولسيت كلمات مفردة. وما كان عمل النحاة إلّا محاولات لتبرير هذه الحركة، وليس كما يزعم بعض الباحثين من أنّ الحركة من وضع النحاة[٢]. فنظروا إلى الحركة على أنّها هي المرشد إلى الدلالات التي تكمن في الخطاب من حيث التأثّر والتأثير بين عناصر الكلام[٣]، فتتيح للمتكلّم سعة وافرة من حيث التقديم والتأخير في التركيب. وبذلك أدرك النحاة الأوائل دور الإعراب في إعطاء الكلمات داخل التركيب قابليّة الانتقال من مواقعها، حسب ما يقتضي المعنى لدلالة العلامات الإعرابية على الرتبة الأساسيّة. وتكون بين الرتبة النحويّة والظواهر الموقعيّة صلة قويّة، لأنّ الرتبة حفظ الموقع، والظاهرة الموقعيّة هي تحقيق مطالب الموقع على الرغم من قواعد النظام. وكلّ ذلك قيّد عند النحاة بنظام يتناسب مع طبيعة أواخر الكلمات، وهو ما يُسمّى بنظام أمن اللبس[٤]. فأصبح مفهوم العمل النحوي في النظريّة النحويّة عند القدماء يقتضي بالضرورة وجود أطراف ثلاثة فيه، وهي: العامل، والمعمول، والحركة الإعرابيّة (رمز تأثير العامل بالمعمول)[٥]، ظاهرةً أو مقدّرة.

فكانت النظرة إلى العوامل في الدرس النحوي عبارة عن مفسّر لتضام أجزاء الكلام بعضها إلى بعض والتعليق فيما بينها، أو ارتباط الوظائف. وبذلك قدّم العامل تبريراً منطقياً يقبله العقل لدراسة اللغة وتفسير ظواهرها تفسيراً سليماً، لأنّ اللغة في ماهيتها ليست كلمات مفردة –كما أسلفنا– وإنّما هي تراكيب وجمل تتلاحم ضمن أنساق معيّنة، "وليس (الأمر) مجرد قواعد مبنية على شواهد وأمثلة بعيدة عن

(١) ابن جني، **الخصائص** (مرجع سابق)، ج١/ص٣٣.

(٢) إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة (مرجع سابق)**، ص١٩٨–١٩٩.

(٣) يحيى مرتضى، "**الفكر النحوي العربي بين النظرية والتطبيق في ضوء اللسانيات الحديثة**"، المؤتمر الدولي للغة العربية، جاكارتا، أندونيسيا، ٢٠١٢، ص٦٠٩.

(٤) تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها** (مرجع سابق)، ص٢٠٨.

(٥) علي أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي** (مرجع سابق)، ص٢٥٩–٢٦٠.

الواقع اللغوي قريبة من الفلسفة وإعمال الذهن"[١]. فيأتي الإعراب ويفصح عن دلالة التركيب، ويحقق تآلفاً وترابطاً بين أركانه.

المحور السادس: المنهج العقلي في التحليل اللغوي

لقد قام التحليل الألسني الحديث للغة انطلاقاً من وظيفتها الاجتماعيّة التي تؤديها في المجتمع، وهي التواصل والتفاهم بين أبناء المجتمع. وما تفريق (دي سوسير) بين اللغة والكلام إلا إشارة واضحة إلى مدى تأثره ببعض علماء الاجتماع في التفريق بين ما سموه (العقل أو الشعور الجماعي، والعقل والشعور الفردي). ولا يمكن أن تحقق اللغة هذه الوظيفة الاجتماعية إلا من خلال ارتباطها بالعقل البشري. فالإنسان لا يستطيع فصل الصوت عن الفكر كما لا يستطيع فصل الفكر عن الصوت[٢]. ويقصد بالفكر عند علماء الألسنية المحدثين الصورة الذهنيّة التي يستدعيها اللفظ لحظة إطلاقه، فـ"الألفاظ ما وضعت للدلالة على الموجودات الخارجيّة، بل وضعت للدلالة على المعاني الذهنيّة"[٣].

فالدال أو اللفظ هو الذي يستدعي المدلول (الصورة الذهنيّة)، لأنّ سماع الدال هو الذي يثير المدلول في ذهن السامع، فالعلاقة بين الاثنين علاقة اعتباطية[٤]. وهذا ما قرره (ستيفن أولمان)، إذ يقول: "نلاحظ أنّ هذه العلاقة علاقة متباينة. فليس اللفظ وحده هو الذي يستدعي المدلول، بل إنّ المدلول أيضاً يمكن أن

(١) أحمد سليمان ياقوت، **دراسات نحوية في خصائص ابن جني**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠م، ص٢٣٧.

(٢) فرديناند، **محاضرات في علم اللغة** (مرجع سابق)، ص١٣٢.

(٣) فخر الدين الرازي، (ت٦٠٦هـ/١٢٠٩م)، (٦ج)، **المحصول في علم أصول الفقه**، تحقيق طه جابر فياض العلواني، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، السعودية، ١٤٠٠هـ، ج١، ص٢٦٩.

(٤) علي زوين، **البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث**، دار الشؤون الثقافيّة العامة، ط١، بغداد، ١٩٨٦، ص١٨٠.

يستدعي اللفظ، إنّي حين أفكّر في (منضدة) مثلاً سوف أنطق الكلمة التي تدلّ عليها، وإنّ سماعي لهذه الكلمة يجعلني أفكّر في المنضدة"[١]. فعمليّة الكلام "تتكوّن من جانبين عضوي ونفسي. وحركة الكلام تبدأ من الرباط النفسي أو العقلي الذي سبق الاتفاق عليه في عقول المتكلمين بين دلالة معيّنة ومجموعة من الأصوات ترمز إليها"[٢].

واللغة في عرف العلماء نظام لغوي دقيق، وهذا النظام يؤكّد حقيقة العلاقة بين اللغة والعقل، ويكشف عن عمق العلاقة الوثيقة بين الاثنين؛ ولذا قيل إنّ اللغة أداة التفكير، فاللغة تفكير منطوق، والتفكير لغة صامتة. لذا رأت بعض المناهج اللغويّة الحديثة أنّ التأويل والتصوير جزء من نظام اللغة[٣]، بل ذهب بعض اللغويين المحدثين أمثال (تشومسكي) إلى أبعد من ذلك حينما قرروا أنّ اللغة البشرية تستطيع أن تُسهم إسهاماً حقيقياً في دراسة العقل البشري ومعرفة طبيعته[٤].

بناء على طبيعة الدرس النحوي القديم للغة أو بناء على الطروح والفرضيات التي اعتمدها النحاة؛ نجد أنّهم قد أدركوا في تحليلها منطلقها العقلي، فاللغة بناء على طبيعتها ووظيفتها انعكاس صادق للتصوّر العقلي للمعاني والأفكار. فالمتكلّم قبل أن ينطق بالفكرة (شيئاً يقوله) يعمد إلى توظيف الشكل (الكلام المنطوق) لنقل هذه الفكرة، وهنا تأتي مهمة اللغوي كما يرى (سابير) بأن يتّجه لدراسة الشكل اللغوي

---

(١) ستيفن أولمان، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، ط١، بيروت، ١٩٧٥، ص٦٤.

(٢) ماريوباي، **أسس علم اللغة**، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط١، بيروت، ١٩٨٧، ص٤١.

(٣) سمير شريف استيتيّة، **اللسانيات (المجال، والوظيفة، والمنهج)**، عالم الكتب للنشر والتوزيع، ط١، إربد، ٢٠٠٥، ص١٥٩.

(٤) جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغويّة** (مرجع سابق)، ص٢٣٣.

القائم على النظام الذي يتكوّن نتيجة الاستعمال المتكرر لكشف المعاني المضمّنة[١]. إذ إنّ الاكتفاء بالتفسير الوصفي يتنافى مع طبيعة اللغة التي ترتبط بالعقل ارتباطاً وثيقاً؛ وإن كان التركيز في البيان النحوي القديم قائماً على أساس المعنى النحوي (الفاعل، والمفعول، والمضاف...) إلا أنّهم يعدّونه انعكاساً للعامل العقلي؛ فأصبح المنهج النحوي عند علماء اللغة القدماء يتناول اللغة من اتجاهين: الأول: اتجاه المنطوق، والثاني: اتجاه التفكير.

فالأساس في دراسة النحو العربي القديم قام على فكرة دراسة الظواهر اللغوية دراسة تتجاوز الوصف إلى التفسير العقلي، بمعنى تفسير الظاهرة تفسيراً عقلياً يتجاوز إلى ما وراء الاستعمال اللغوي، بمعنى أن المنهج النحوي القديم لم يكن نقلاً محضاً ولم يكن عقلاً محضاً. فهو تفسير تجاوز ظاهر الاستعمال بحثاً عن نظام متكامل، أو محاولة وضع جهاز تفسيري نظري يُنظّم ما قد يبدو فوضوياً[٢].

وتمثّل منهجيّة تعامل النحاة مع العلامة الإعرابية وموجبها نموذجاً مفسّراً لطبيعة التصوّر العقلي للغة المنطوقة أو المكتوبة، فتكون بمقتضى هذا المنهج "ذات قيمة دلالية كبيرة، وبها يتم تحويل الجملة التوليدية عن أصل افتراضي كانت عليه للإخبار"[٣] ضمن ما يقتضيه العامل النحوي الذي يساعد على قضية انتظام التراكيب ضمن أنساق لغويّة محددة. فنظر النحاة إلى الحركة الإعرابية على أنّ لها قيمةً وأثراً في الإفصاح عما في النفس من معنى مرتبط بالعقل، فيكون تغيرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنًى يريد الإبانة والإفصاح عنه. اقتضاء لقياس لغوي جاء به العرب، وقد تتغير الحركة اقتضاء لعنصر من عناصر التحويل، كالزيادة أو الاستبدال

(١) خليل عمايرة، **نحو اللغة وتراكيبها** (مرجع سابق)، ص٤٣-٤٤.

(٢) عبدالقادر المهيري، **نظرات في التراث اللغوي العربي** (مرجع سابق)، ص١٣١

(٣) نعمة رحيم عزاوي، **مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة**، منشورات المجمع العلمي، ط١، العراق، ٢٠٠١، ص٢٢٠.

وغيرهما، فتنقل معنى الجملة من الخبرية إلى التحذير أو الإغراء أو الاختصاص أو المعية، أو إلى معنى الاستفهام بعد (كم) تفريقاً لها عن الخبرية[١].

ولذا يمكن القول إنّ دراسة النحاة للمادة اللغويّة المصفاة من الاستعمال اللغوي الفصيح التي انتجتها المرحلة السابقة دراسة تتسم بشمول النظر، وتسعى إلى تحقيق الاتساق في القواعد بما يتناسب مع المنطوق والصورة الذهنيّة له. ولا يتمّ هذا الاتساق إلا بملاحظة خصائص التركيب الجوهريّة (الصورة الذهنيّة) لا سماته الخارجيّة وحدها، ومن ثمّ تدرس التراكيب على مستويين: الأول المستوى الأفقي: ويتمّ فيه دراسة التراكيب دراسة أسلوبيّة، أي يحدد الموقف اللغوي وما يتطلّبه من أساليب خاصّة في التقعيد. أمّا الثاني فهو المستوى الرأسي: ويتمّ فيه تحليل التراكيب المختلفة إلى صيغ ومفردات، وتصنيف العلاقات الشكليّة بين الصيغ المختلفة، ثمّ دراسة الصلة بين الأسلوب والصيغة[٢]. يقول سيبويه: "اعلم إنّهم مما يحذفون الكلم –وإن كان أصله في الكلام غير ذلك– ويحذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يُستعمل حتّى يصير ساقطاً"[٣]. ويُفهم من كلام سيبويه أنّ هناك بنيتين أساسيتين للجملة ينظر إليهما في التحليل: الأولى البنية التركيبية وتهتم بالعلاقات الموجودة بين الوحدات الظاهرة في الملفوظ. والثانية: البنية الدلاليّة وتهدف إلى إيجاد العناصر الخفيّة للبنية الدلالية للجملة. ومن هنا يصبح الحذف والاستتار والتقدير مسالك تستعمل للوصول إلى عناصر البنية الدلالية للجملة[٤].

مما يعني أنّ منهجيّة النحاة في التعامل مع التراكيب اللغويّة تعدّ انتقالة رائعة

---

(١) خليل عمايرة، **نحو اللغة وتراكيبها** (مرجع سابق)، ص١٦١-١٦٢.

(٢) علي أبو المكارم، **تقويم الفكر النحوي** (مرجع سابق)، ص١٥٥.

(٣) سيبويه، **الكتاب** (مرجع سابق)، ج١/٢٤.

(٤) عبدالحميد دباش، "**الجملة العربية والتحليل إلى المؤلفات المباشرة**"، **مجلة الأثر**، جامعة ورقلة، العدد٢، ٢٠٠٣، ص٢٥.

لإدخال الجانب الداخلي للتركيب، الذّي يتضمّن ما يطلق عليه حديثاً "الحدس اللغوي أو الجانب الحدسي"[١]؛ ليساهم في الكشف عن قوانين النظام النحوي للغة العربيّة التي يخضع لها الكلام المتحقق كشفاً يجعلها واضحة من خلال الاعتماد على بناء الجملة الظاهر خاصة في تلك الفئة من الجمل التي انحرفت عن النّمط الأصلي للجملة[٢]. ولذلك فإن محاولة (تشومسكي) في هذا الاتجاه ترفض المبدأ القائم على الملاحظة الشكلية للظاهرة اللغوية، أو النهج الوصفي؛ لقصوره عن إدراك الجانب الخفي في اللغة، أو لقصور المنهج الوصفي عن ربط اللغة بالجانب العقلي؛ لأن التحليل العلمي للحدث اللغوي ليس بوصفه الخارجي لما كان قد تلفظ به المتكلم فحسب، وإنما هو تحليل العمليات الذهنية، التي تمكِّن الإنسان من الكلام بجمل جديدة، ومن هذا المنطلق حولت النظرية التحويلية البحث اللساني من منظور النظر إلى الظاهرة بمعطيات الجانب السلوكي، إلى منهج عقلي يعي الجانب الفكري للإنسان ويسعى من أجل تعليل الآلية الكاملة للغات الإنسانية[٣].

وتتضح هذه المنهجيّة في التعامل مع صورتين من صور اللغة: (المنطوق اللفظي، والمتصوّر العقلي) في دراستهم لأبواب كثيرة في النحو العربي، من ذلك دراستهم لباب التعجّب، أو ما سمّوه باب "ما يعملُ عملَ الفعلِ ولم يجرِ مَجْرى الفعلِ ولم يتمكّنْ تمكُّنَه"، وذلك قولك: ما أحسنَ عبدَاللهِ. زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَالله، ودخله معنى التعجب. وهذا تمثيل ولم يُتكلَّم به"[٤]. وتعدّ عبارة الخليل (وهذا تمثيل ولم يُتكلَّم به) كاشفة لمنهجيّة التعامل مع الطابع

(١) عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث** (مرجع سابق)، ص١٢.

(٢) حسن عبدالغني الأسدي، **مفهوم الجملة عند سيبويه** (مرجع سابق)، ص٢٤٩.

(٣) عبدالسلام المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الدار العربية للكتاب، ط٢، طرابلس، ١٩٨٦، ص١٩.

(٤) سيبويه، **الكتاب** (مرجع سابق)، ج١/٧٢.

الافتراضـــي للبناء العقلي (البنية القبليّة) للجملة قدّره: "شـــيءٌ أحســـنَ عبدَاللهِ". وهو التحليل ذاته الذي نلمســـه عند تشـــومســـكي وغيره من أتباع المدرســـة التوليدية في تحليلهم إلى مقيّدة ونواة، وليس للمقيّد أن يظهر، أمّا النواة فهي التي تؤلّف التركيب الأصغر بين عبارة اسميّة وفعليّة(١).

وتتكرر هذه النظرة القائمة على أساس وجود تصورين لكلّ جملة عند سيبويه وشيوخه في غير مكان، منها في حديثه عن المصادر التي تُنصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره (الصورة العقليّة) في نحو: سقياً ورعياً وخيبةً، حيث يقول: "ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء، من ذلك قولك: حمداً وشكراً لا كفراً وعجباً... فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل. وإنما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء. وسمعنا بعض العرب الموثوق به، يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمدُ الله وثناءٌ عليه، كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر، كأنه يقول: أمري "وشأني" حمد الله وثناء عليه. فهذا تمثيل ولا يُتكلّم به"(٢). فمن الملاحظ أنّ تكرار سيبويه لعبارة (تمثيل) في نهاية كل تركيب يجب فيه الحذف، ويُقدّر في المحذوف مع عدم إمكانيّة ذكره والإفصاح عنه، بمعنى يُقدّر في عقل السامع.

ومن الأمثلة التي توضّح هذه المنهجيّة المطّردة عند النحاة في التعامل مع التراكيب اللغويّة دراسة أسلوب الاستثناء. فالمستثنى في عُرف النحاة العرب ليس منصوباً عندهم بـ(إلا)، بل هو منصوب بفعل كامن في ذهن المتكلم تقديره (استثني) أو منصوب بـ(أنَّ) مضمرة(٣). فجملة نحو: (حضر الطلابُ إلا عليّاً)، أصل بنيتها

(١) الأسدي، **مفهوم الجملة عند سيبويه** (مرجع سابق)، ص٢٥٢.
(٢) سيبويه، **الكتاب** (مرجع سابق)، ج١/٣١٢- ٣١٣.
(٣) (مرجع سابق)، ج٢/٣٠٩.

العقليّة لدى المتكلّم: (حضر الطلاب أستثني عليّاً) أو (حضر الطلاب إلا أنَّ عليّاً لم يحضر). ومن ذلك تقدير العامل بالمنادى وغيره. وانطلاقاً من هذا المنظور أصبحنا نجد أنّ بعض علماء الألسنية المحدثين أصبح على قناعة بأن الاتجاه العقلي في فهم اللغة ودراستها هو الاتجاه الصحيح، وأن الوقوف عند سطح الظاهرة اللغوية لا يكشف عن جوهر الظاهرة. وهو منهج آمن به اللغويون العرب مند مئات السنين، في حين نجد أن جذوره ضاربة في التراث النحوي العربي القديم، وربما كانت هذه الجذور أحد الأسس التي أقام عليها التحويليون منهجهم العتيد[١].

المحور السابع: السّياق

تتنوّع السياقات باختلاف مواقف الاتصال بين الناطقين باللغة، فمنها: السياق المكاني، والسياق الزمني، والسياق الموضوعي وغيرها. وما يعنينا في هذا المقام بالدرجة الأولى هو السياق اللغوي. ويقصد به دراسة النّص اللغوي من خلال علاقات ألفاظه بعضها ببعض، والأدوات المستعملة للربط بين هذه الألفاظ، وما يترتّب على تلك العلائق من دلالات جزئيّة وكلّية، وينبغي تحكيم كلّ هذه الأنواع من السياق عند إرادة دراسة النّص اللغوي بمنهج سياقي متكامل[٢]. أو هو الظروف والملابسات التي تكتنف المنطوق بدءاً من نيّة المتكلّم ودور المخاطب في تشكيل بنية الكلام ووظيفته، فيخرج معنى الجملة إلى دلالات كثيرة تقتضيها المواقف المختلفة في الحياة، نحو: الإخبار أو المدح أو الذم أو النداء أو غير ذلك، فيُقال: هذا معنى سياقي، أي أنّ السياق هو الذي يقتضيه[٣].

---

(١) خليل عمايرة، **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل النحوي**، د.ن، إربد، ١٩٨٥، ص٨٧.

(٢) عبدالرحمن بودرع، **منهج السياق في فهم النص** (مرجع سابق)، ص١٣-١٤.

(٣) سمير شريف استيتيّة، **اللسانيات (المجال، والوظيفة، والمنهج)**، ص٢٨٨-٢٨٩.

وتنسب الكثير من الدراسات اللغويّة فكرة السياق، أو نظريّة السياق برمتها إلى علماء غربيين، ولعلّ من أبرز الأعلام في هذا الذكر العالم (فيرث)، إلا أننا لا نعدم أصولاً لهذه النظرية في تراثنا العربي، بل "من الدّقة أن نقول: إنّ معظم العلوم العربية والشّرعية تتكئ على السياق بنوعيه"(١). فعلماء العربية لم يدرسوا العناصر اللغوية المكوّنة للنصوص في النّص فقط، وإنّما بحثوا في كلّ ما يحيط بالنّص، وعدّوا السياق أداة فاعلة في كشف كنه النصوص وفهمها وتفسيرها تفسيراً لغوياً.

لقد أدرك علماء اللغة القدماء –في بدايات دراستهم للغة– الطبيعة الاجتماعية للغة، وهي الهدف الأساسي للغات البشريّة، وأدركوا كذلك أنّ دراسة اللغة يجب ألّا تكون بمعزل عن سياقها الاجتماعي، فـ"لم يقتصروا في النظر في بنية النّص اللغوي كما لو كان منعزلاً عن العوامل الخارجيّة التي تلفُّه وتُحيط به"(٢). إدراكاً منهم للدور المنوط بالمحلل اللغوي، إذا ما أراد أن يصل إلى المعنى الدقيق للحدث اللغوي، فلا بدّ له من الأخذ بجميع العناصر المحيطة بالعمليّة اللغويّة، وتشمل هذه العناصر: "زمن المحادثة، ومكانها، والعلاقة بين المتحادثين، والقيمة المشتركة بينهما، والكلام السابق للمحادثة"(٣). ويتبدّى ذلك الأمر بصور جليّة من خلال الإشارة إلى دور المتكلّم وقصده في تحديد العلاقات الإعرابية، وغيرها من الظواهر اللغوية(٤).

ويبدو أن سيبويه من أوائل النحاة الذين أدركوا أهميّة سياق الكلام أو البعد الاجتماعي بالدرس النحوي، وعقد لذلك أبواباً في كتابه في غير وضع، منها: (هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبنى عليه مظهراً)، ومثّل لذلك بقوله: أنك لو

---

(١) شاذليّة سيد محمد السيد، "**السياق وأثره في بناء الدلالة، دراسة تأصيلية تطبيقية في غريب الحديث**"، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، ص١٠٧.

(٢) كمال بشر، **علم اللغة الاجتماعي "المدخل"**، ط١، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٤، ص٦٦.

(٣) محمد علي الخولي، **معجم علم اللغة النظري**، مكتبة لبنان، ط١، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٥٩.

(٤) ابن جني، **الخصائص** (مرجع سابق)، ج١/٣٦.

رأيت صورة شخص تصير آية لك على معرفته، فقلت: عبدالله وربي، كأنك قلت: ذاك عبدالله أو هذا عبدالله، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته، فقلت: زيد وربى، أو مسست جسداً، أو شممت ريحاً: فقلت: زيد أو المسك، أو ذقت طعاماً فقلت: العسل، ولو حدثت عن شمائل رجل فصار آية لك على معرفته، لقلت: عبدالله كأن رجلاً قال مررت برجل راحم للمساكين بارّ بوالديه: فقلت: فلان والله[١].

وتبع سيبويه في بيان أثر السياق في التحليل النحوي بعض النحاة كابن جني، فقد ذكر في كتابه الخصائص الكثير من المصطلحات التي تبيّن أثر حالة المتكلم، ولا سيما لغة الجسد، في توضيح مراد المتكلِّم، وهو أمر لديه يبرر أيّ خروج على القواعد النحويّة، مثل الحال والمشاهدة والهيئة[٢]. ويتضح منهجه اللغوي المرتبط بسياق الموقف في تحليله النحوي لكثير من النصوص اللغويّة في كتابه الخصائص في غير موضع، منها قوله: ألا ترى إلى قوله:

تَقُـوْلُ وَصَكَّـتْ وَجْهَـهـا بِيَمِيْنِهـا أَبَعْلِيَ هـذا بـالرَّحَى المُتقـاعِـسُ

فلو قال حاكياً عنها أبعلي هذا بالرحى المتقاعس من غير أن يذكر صكَّ الوجه لأعلمَنا بذلك أنها كانت متعجّبة منكِرة، لكنّه لمَّا حكى الحال فقال: "وصكَّت وجهها" عُلِم بذلك قوّة إنكارها وتعاظُم الصورة لها، هذا مع أنك سامع لحكاية الحال غيرُ مشاهِد لها ولو شاهدتها لكنت بها أعرف ولِعظم الحال في نَفْس تلك المرأة أبين، وقد قيل ليس المخبَر كالمعاينِ، ولو لم يَنقل الينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله: "وصكّت وجهها" لم نعرف به حقيقة تعاظُم الأمر[٣].

---

(١) سيبويه، **الكتاب** (مرجع سابق)، ج٢/١٣٠.

(٢) سارة الخالدي، "**أثر سياق الكلام في العلاقات النحويّة عند سيبويه**"، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٥.

(٣) ابن جني، **الخصائص** (مرجع سابق)، ج١/ص ٢٤٥-٢٤٦.

ويتجلى السياق عند ابن جني كذلك في بيان المقصود بجعل النظر إلى وجه المتحدِّث معيناً على الفهم والإدراك بقوله: يا فلان أين أنت، أرِني وجهك، أقبِل عليّ أُحدِّثك... فإذا أقبل عليه وأصغى إليه اندفع يحدّثه أو يأمره أو ينهاه، أو نحو ذلك، فلو كان استماع الأُذُن مغنِياً عن مقابلة العين مجزئاً عنه لما تكلّف القائل ولا كلّف صاحبَه الإقبالَ عليهِ والإصغاء إليهِ، وعلى ذلك قال:

العَينُ تُبدِي الّذي في نفسِ صاحِبِها من العَداوةِ أو ودٍّ إذا كانا

أفلا ترى إلى اعتبارِهِ بمشاهدة الوجوه وجعلِها دليلاً على ما في النفوس، وعلى ذلك قالوا: رب إشارةٍ أبلغُ من عبارة... وقال لي بعض مشايخنا –رحمه اللّه– أنا لا أحسِن أن أكلِّم إنساناً في الظلمة[1].

ويعدّ الجرجاني كذلك من أبرز علماء اللغة اهتماماً بالمعنى في التحليل النحوي، الذي أخرج نظريتهُ (النظم) معتمداً على علم النحو، وبالتالي كان التفاته إلى أثر سياق الموقف أو الحال في التراكيب النحويّة، فقد شبّه نظم الكلام وترتيب الكلمات بنظم اللؤلؤ والجوهر معتمداً على الذوق من جهة وعلى العقل من جهة أخرى[2].

وأشار الرضي كذلك إلى دور سياق الموقف في تحديد المعنى، وخصّ بذلك الرتبة في حال غياب الحركة الإعرابيّة بقوله "إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل"[3].

وقد تنبّه ابن يعيش كذلك إلى نوع آخر من أنواع القرائن السياقيّة، وهي القرينة (الحالية)، مبيناً أثرها في إيصال المعنى، فيقول: "اعلم أنّ المبتدأ والخبر محلّ

(١) ابن جني، **الخصائص** (مرجع سابق)، ج١/ص٢٤٧. ينسب البيت لنعيم بن الحارث بن يزيد السعدي.
(٢) عبدالقاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز** (مرجع سابق)، ص٦٤.
(٣) رضي الدين الأستراباذي (ت٦٨٦هـ/١٢٨٧م)، **شرح الكافية في النحو لابن الحاجب**، ٥ج، دار الكتب العلمية، (د.ت)، بيروت، ج١/ص٧٢.

الفائدة، فلا بدّ منهما إلّا أنّه قد توجد قرينة لفظية أو حاليّة تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه، لأنّ الألفاظ إنّما جيء بها للدلالة على المعنى"[١]. مما يعني أنّ هناك مقاربات كبيرة يشترك بها منهج علماء اللغة القدماء في هذا السياق مع مناهج الدرس النحوي الحديث على أيدي علمائه كـ(دي سوسير، لنيوفسكي)، وغيرهم، تتصل كلّها بأهميّة البعد الاجتماعي للكلام أو سياق عمليّة الاتصال، ودوره في تحديد معاني العبارات المنطوقة.

وكتب التراث النحوي تعجّ بالكثير من الآراء النحوية والتخريجات اللغوية المختلفة التي تكشف مدى مراعاتهم لفكرة السياق في التحليل اللغوي للتراكيب، فقد كان تقدير مُوجِب العلامة الإعرابية –على سبيل المثال– أمراً مرتبطاً بالسياق الذي يكتنف التراكيب اللغويّة، كما أكّدوا في دراستهم للغة عناصر سياقية –تتجاوز ظاهر اللفظ– منها: النداء، والمدح، والذم. من ذلك على سبيل المثال تخريجهم لنصب (المقيمين) في قوله تعالى: ﴿لٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً﴾. (النساء:١٦٢). فسياق المدح استوجب النصب للمقيمين على تقدير الفعل (أمدح)[٢]. ومثله أيضاً في سياقات الذم والشتم، ومن ذلك قول ابن خياط العكلي[٣]:

الظّاعِنيْنَ ولمّا يَظْعنُوا أَحدا والقائلونَ لمَنْ دارٌ نخليهـا

(١) أبو البقاء بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ/١٢٤٥م)، **شرح المفصّل**، ٦ج، تقديم أميل بديع يعقوب، مكتبة المتنبي، ط١، القاهرة، ٢٠٠١، ج١/ص٩٤.

(٢) يُنظر: أبو حيان التوحيدي (ت٤١٤هـ/١٠٢٣م)، **تفسير البحر المحيط**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٠، ج٣،.

(٣) عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ/١١٨١م)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ٢ج، تحقيق: محمد محيي الدين، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦١، ج٢، ص٤٧٠.

بنصب (الظاعنين) في صدر البيت، فقد جاء عند السيرافي في شرحه: "يريد أنه لم يجعله شتماً من طريق اللفظ، وإنما هو شتم من طريق المعنى، وهو أغلظ كثيراً من الشتم"(١). وهذا ما ذهب إليه المبرد من حيث إنّ النصب في مثل هذا بفعل تقديره (أعنى) وما أشبهه من الأفعال، وهذا أبلغ في الذم أن يقيم الصفة مقام الاسم(٢).

فما سبق ذكره يؤكّد أن النحاة الأوائل لم يلغوا السياق في تحليلاتهم وتعليلاتهم للوجوه الإعرابية، إذ السياق وما يقتضيه هو الموجّه الأساس لعملية التحليل النحوي، بل اعتُمد السياق –كذلك– رافداً في بيان بعض الأحكام الشرعية في الكتاب أو السنة، من ذلك توجيه النحاة لقول الرسول –صلى الله عليه وسلّم– "ذكاة الجنين ذكاة أمّه"(٣)، إذ روي برفع (ذكاة) الثانية ونصبها، فمن رَفَعَه جَعَلَه خَبَرَ المبتدأ الذي هو ذكاةُ الجَنينِ، فتكونُ ذكاةُ الأمِّ هي ذكاةُ الجَنين، فلا يحتاجُ إلى ذبْحٍ مُسْتَأنَفٍ، ومن نَصَبَ كان التقديرُ: ذكاةُ الجنين كذكاةِ أُمِّه، فلما حُذِفَ الجارُّ نُصِبَ، أو على تقدير يُذَكَّى تَذْكِيَةً مِثل ذكاةِ أمه، فحذَفَ المصدر وصفَتَه وأقامَ المضاف إليه مُقامه فلا بُدَّ عنده من ذبْح الجَنين إذا خَرج حيًّا(٤).

وكمثال أخير يوضّح أثر السياق في التحليل النحوي وتبيان الإعراب السليم للتراكيب بناء على الموقف الاتصالي تحليل النحاة للبيت الآتي(٥):

---

(١) أبو محمد بن أبي سعيد (ت٣٦٧هـ/٩٧٩م)، **شرح أبيات سيبويه**، (٥ج)، تحقيق محمد علي سلطان، مطبعة الحجاز، مصر، ١٩٦٧، ج١، ص٥٥٥.

(٢) أبو العباس المبرد، **الكامل** (مرجع سابق)، ج٢، ص٤٤.

(٣) أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير (ت٦٣٠هـ/١٢٣٣م)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ٥ج، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلميّة، ط١، بيروت، ١٩٧٩م، ج٢/ص٤١١.

(٤) محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي (ت٧٧٨هـ/١٣٧٦م)، **شرح التسهيل**، ١١ج، تحقيق علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ط١، القاهرة، ١٤٢٨هـ، ج٢/ص٩٥٦.

(٥) يُنسب البيت للمُلبِد بن حرملة من بني أبي ربيعة بن ذهل بن شيبان، ينظر: **شرح السيرافي** (مرجع سابق)، ج١/ ص٣١.

يشْكُو إليَّ جملي طُوْلَ السُّرى صَبْراً جَميْلاً فكِلانـا مُبتلى

فقد أجاز بعض النحاة وجه الرفع في (صبر)، والتقدير: "أمرُك صبر جميل"[1] على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، ونحو ذلك قوله تعالي: ﴿**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ** وَاللّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ (سورة يوسف: ١٨).

والفراء لا يقبل رواية الرفع في البيت؛ لأن المعنى في هذا السياق يتضمن الأمر، فيجب النصب، وعلل الرفع في قوله تعالى في الآية السابقة بأن يعقوب عليه السلام كان يُعَزّي نفسه ولا يأمرها[2]. فسياق خطاب الذات عند الفراء لا يحتمل الأمر، أمّا سياق خطاب الآخر –وإن كان غير عاقل– فيحتمل الأمر وليس التعزية مراده.

المحور الثامن: نحو النّص

لقد قام التصوّر الألسني النحوي الحديث على أساس دراسة اللغة البشريّة على أنّها كتلة لغويّة واحدة، تمثّل حدثاً تواصلياً يلزم لكونه نصّاً أن تتوافر له جملة من الأسس والمعايير حتّى يسمّى نصاً[3]. بمعنى أن اللغة –بناء على طبيعتها ووظيفتها– ليست مفردات منفصلة ولا جملاً منعزلة، وإنّما هي كل متكامل يعبّر عن فكرة أو موقف اتصالي متكامل.

ومن الملاحظات التي ألصقت بالتحليل النحوي القديم عند العرب أنّه قام على أساس نحو الجملة، بمعنى الانطلاق من الجملة في التحليل لا من النّص الذي يعدّ في الدراسات الألسنية الحديثة عماد دراسة النصوص وقراءتها، لأنّ النصّ في

(١) الكتاب ج١/٣٢١.

(٢) أبو زكريا يحيى الفراء، (٢٠٧هـ/٨٢٢م)، **معاني القرآن**، ٣ج، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار المصرية للتأليف والنشر، مصر، د.ت، ج٢، ١٥٣–١٥٦.

(٣) نادية رمضان النجار، **علم لغة النّص والأسلوب**، مؤسسة حورس الدولية للنشر، ط١، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص٣١.

حقيقته "متوالية متماسكة من الجمل"[١]، يمثّل موقفاً اتصالياً متكاملاً، يحتاج إلى وسائل التضام أو السبك "تشتمل على نحويّة للمركبات والتراكيب والجمل، وعلى أمور مثل: التكرار، والألفاظ الكنائيّة، والأدوات، والإحالة المشتركة، والحذف والروابط"[٢].

والتحليل النحوي العربي القديم وإن قام على أساس الانطلاق في التحليل من الجزء إلى الكل، إلا أننا لا نعدم لفتات رائعة لدى النحاة القدماء في التحليل النحوي تقوم على أساس نحو النّص، وتنمّ عن إدراك واع لطبيعة اللغة، وتصوّر لفكرة دراسة النّص اللغوي برمته وإن كان الأساس نحو الجملة، إلا أنّهم لم يغفلوا عن الأسس اللغويّة التي تربط أركان النصوص اللغويّة، "أي أنّه بدون مراعاة الترتيب يصعب في كثير من الأحيان تحقيق الاتساق في التراكيب اللغوية"[٣]، وهذا الاتساق يحقق الوصول إلى المعاني المُضمّنة في النصوص على اختلافها، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا على مستوى التركيب بأكمله، وهو ما راعاه البلاغيون العرب بصورة جليّة في بيانهم كيفية معالجة التراكيب، مراعين جانب المعنى بشكل كبير. وأبرز من التفت إلى هذا الجانب وأولاه عناية فائقة هو عبدالقاهر الجرجاني، فالنّص اللغوي عنده لا يمكن فيه الفصل بين الشكل والمضمون، ولا يمكن النظر فيه إلى كلّ جزئيّة بصورة منفصلة بذاتها، لكن ينبغي النظر إليه على أنّه جديلة واحدة مضفورة من الألفاظ والمعاني، توصل إلى الآخرين قصديّة المبدع من معان بصورة بلاغيّة بارعة. فقد جاء عنده في تفسير "النظم" وأسراره ودقائقه ما يوحي إلى مذهبه ومقصده من

(١) إلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد، **مدخل إلى علم لغة النّص، تطبيقات لنظريّة روبرت دي بوجراند وولفانج دريسلر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٥.

(٢) روبرت دي بوجراند، **النّص والخطاب والإجراء**، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٧م، ج١/ص١٠٣.

(٣) علي أبو المكارم، **الظواهر اللغويّة في التراث النحوي**، دار غريب للطباعة والنشر، ط١، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٣٣٧.

ذلك بقوله: "واعلم أن ههنا: أسراراً ودقائقَ، لا يُمكن بَيانُها إلّا بَعْد أن تقدم جملةً منَ القول في (النَّظم) وفي تفسيرهِ والمُراد منه، وأيِّ شيءٍ هو؟ وما محصولُه ومحصولُ الفضيلةِ فيه؟"(١).

ويتضـــح هذا الإدراك الواعي لبعض جوانب نحو النّص –كذلك– من خلال الأحكام النقدية التي كان يصـدرها بعض اللغويين القدامى على النصـوص اللغويّة التي نطق بها العرب، وبالذات الشـعر، ومثال ذلك في قول الخليل بن أحمد: "كان النابغة أعذب على أفواه الملوك، وأبسط قوافي شعر، كأن الشعر ثمرات تدانين من خلده، فهو يجتنيهن اختياراً، له سهولة السبك، وبراعة اللسان"(٢).

ولعلّ عناية النحاة الفائقة بضـــبط أواخر الكلم، وجعل الحركة الإعرابية معياراً من معايير التحليل النحوي، إشارة واضحة –كذلك– إلى مدى عنايتهم بنحو النّص؛ لأنّ الإعراب هو الســبيل إلى انســجام الألفاظ وإبراز المعاني؛ لأنّ "الألفاظ مغلقة على معانيها، حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتّى يكون هو المستخرج لها"(٣). من ذلك ما نجده عند ابن يعيش في توضـيحه لمفهوم الإعراب، حيث ذهب إلى أنّه لا يأتي إلا في حال العقد والتركيب، وهذا ما يحقق الترابط بين الكلم، وإذا فُقد هذا الترابط صـــار الكلم في حكم الأصـــوات التي يُنعق بها(٤). فتوقّف النحاة عند الإعراب في مراحل الدرس اللغوي الأولى لم يكن توقفاً ســـطحياً هدفه بالدرجة الأولى التفرقة بين الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، وغيرها، بل هدف إلى كشف عناصر الربط بين مكونات التركيب اللغوي.

---

(١) عبدالقاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز** (مرجع سابق)، ص٨٠.

(٢) أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ/١٠٠٥م)، **ديوان المعاني**، ٢م، تحقيق أحمد حسن نسج، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٤، ج١/ ص١٨.

(٣) عبدالقاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز** (مرجع سابق)، ج١، ٢٨.

(٤) أبو البقاء بن علي بن يعيش، **شرح المفصّل** (مرجع سابق)، ج١/ ص٨٣.

عند النحاة تختلف من حيث مداها ومجالها، فبعضـــها يقف عند حدود الجملة الواحدة، وبعضـــها يتجاوز الجملة الواحدة إلى ســـائر الجمل في النّص، فيربط بين عناصر منفصلة ومتباعدة من حيث التركيب النحوي، ولكن الواحد منها متصل بما يناسبه أشدّ الاتصال من حيث الدلالة والمعنى(١).

ومن هذه الإحالات النصيّة الضمير. وقد أخذ هذا النوع من المورفيمات في الدرس اللغوي عند العرب بعداً مهما في دراسة النصوص وكشف كنهها؛ وتفسيرها تفسيراً نحوياً بناء على المعنى. فالضمائر سواء أكانت متصلة أم مستترة أم منفصلة بأنواعها، لها دلالات إيحائية تقتضيها طبيعة التراكيب ودلالات النَّص بشكلٍ عام، وهي تتمثل في عودة بعض عناصر الملفوظ على عناصر لفظية أخرى، تقدّرها في داخل النَّص أو في المقام (خارجه)، فالعناصر المُحِيلة لا تكتفي بذاتها إذ لا بدَّ من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها. فالضمائر من العناصر المبهمة التي تحتاج إلى ما يفسرها متقدماً كان أو متأخراً؛ ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الإلباس(٢).

ويتضح الاهتمام بنحو النّص عند النحاة القدماء –كذلك– من خلال اشتراطهم ضرورة الربط بين جملة الخبر –التي هي غير المبتدأ في المعنى– بالعائد أو الضمير، ظاهراً أو مقدّراً؛ وذلك لكون الجمل تعدّ كلاماً مستقلاً، فإذا قصد جعلها جزءاً لكلام، فلا بدّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض(٣). فعلى الرغم من أنّ حديث الرضي عن الربط جاء في سياق حديثه عن الجملة، إلا أنّه قد يتأتّى بين الجمل؛ ويؤكّد ذلك إشارتهم إلى تعدد جمل الخبر، وتعدد جمل النعت وارتباطها بالمنعوت مهما بَعُد الفاصل بينهما،

(١) نادية النجار، **علم لغة النّص والأسلوب** (مرجع سابق)، ص٣٩.

(٢) الأزهر الزناد، **نسيج النّص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً**، المركز الثقافي العربي، ط١، بيروت، ١٩٩٣، ص١١٧–١١٨.

(٣) رضي الدين الإستراباذي، **شرح الكافية في النحو لابن الحاجب** (مرجع سابق)، ج١/ص٩١.

"وهكذا يتضح انتباه النحاة القدماء إلى هذا المعيار من معايير نحو النّصّ"(١).

ويبرز ذلك الأمر من خلال عنايتهم في غير موضع بالضمائر (الروابط النصيّة) وعائدها، فذكروا أنّه يحيل إلى لفظ المذكور دون معناه، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ (فاطر: ١١). فالهاء في (عمره) محيلة إلى معمّر آخر عُلِمَ من لفظ (معمّر) المتقدّم(٢).

ومن الظواهر الأسلوبية –التي نالت عناية كبيرة في الدرس اللغوي الحديث في دراسة نحو النّص– ظاهرة الحذف؛ حيث يميل المتكلِّم إلى إسقاط بعض العناصر من الخطاب؛ اعتماداً على فهم المُخَاطَب تارة، ووضوح السياق تارة أخرى(٣). وتتأتّى أهمية الحذف من "قدرته على إحداث الأثر الدلالي برغم غياب العنصر اللفظي الذي يمثله"(٤). والعناية بالحذف مسألة ليست حديثة العهد بل نالت عناية فائقة لدى النحاة الأوائل، وفصّلوا القول فيه، وبيّنوا أنواعه، ولا يوجد كتاب من كتبهم يخلو من الحديث عنه، لأنّه من سمات العرب الإيجاز، وإضمار المعاني بين المفردات، يقول سيبويه: "اعلم أنّهم مما يَحذفون الكلم وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون، ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتَّى يصير ساقطاً"(٥)، لذا أجاز النحاة الحذف إذا دلّ عليه في التركيب دليل يعتمد على الخبرة المشتركة بين المُخاطِب والمُخاطَب في عمليّة الاتصال اللغوي، وبيان أثر هذه

(١) نادية النجار، **علم لغة النّص والأسلوب** (مرجع سابق)، ص٢٩.

(٢) جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ/١٥٠٥م)، **الإتقان في علوم القرآن**، (٤ج)، تحقيق: محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٧، ج٢/ص٣٣٥–٣٣٧.

(٣) طاهر سليمان حمودة، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، الدار الجامعيّة للطباعة، الإسكندريّة، د.ت، ص١٤٥.

(٤) محمد عبدالمطلب، **قراءة ثانية في شعر امرئ القيس**، مكتبة لبنان، ط١، بيروت، ١٩٨٦م، ص٢٦٤.

(٥) سيبويه، **الكتاب** (مرجع سابق)، ج١/٢٥.

الخبرة في تحديد انسجام النصّ. فعندما سئل الخليل بن أحمد عن جواب قوله تعالى: ﴿حتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (الزمر: ٧١)، فقال: "إنَّ العربَ قد تتركُ في مثلِ هذا الخبر الجوابَ في كلامهم لعلم المُخْبَر لأي شيءٍ وضِع هذا الكلام"(١). نحو ذلك جواز حذف كان واسمها وخبرها بعد (إنْ) الشرطية، ومنه قول رؤبة بن العجاج:

قالَتْ بَنَاتُ العمّ يا سلمى وإنْ كان فَقِيْـراً مُعْدَمـاً قَالَـتْ: وَإنْ

أي: قالَتْ: وإنْ كان فقيراً فقد رَضِيْتُه(٢).

وحظي الحذف كذلك بعناية البلاغيين، لأنّ فَهْم المعنى بدون اللفظ دالّ على قوة السبك في التركيب؛ فجعلوه باباً من أبواب المعاني "لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، وفيه إفادة أزيد من إفادة الكلام"(٣).

وقد نالت مسألة الحذف –لما لها من أثر في بيان جوانب ترابط المعاني– عناية عند المتأخرين من النحاة، وعلى رأسهم ابن هشام، وفصّل المسألة وبيّن أحوالها وشروطها وضوابطها، وخلص إلى أنّ الحذف قد يكون في أكثر من جملة في الكلام، ومثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيْلِهِ فَأَرْسِلُوْنِ﴾ (يوسف: ٤٥). والتقدير: "فَأَرْسِلُونِ إلى يوسفَ لأَسْتَعْبِرَهُ الرُّؤْيَا، فَأَرْسَلُوهُ، فَأَتَاهُ، فَقَالَ لَهُ: يا يوسفُ"(٤).

كما يُمكن بيان النظرة الكليّة للنصوص (نحو النّص) في التراث النحوي القديم من خلال توقّف النحاة عند قضية الاتساق النّصي في القرآن الكريم، وذلك في إشارتهم إلى العلاقة الاتساقيّة التي تربط بين استهلال السور القرآنية وختامها. مثال ما سبق ما ذكره السيوطي من مناسبة وضع سورة الكهف بعد سورة الإسراء، حيث

(١) سيبويه، **الكتاب** (مرجع سابق)، ج٣/١٠٣.
(٢) ابن هشام، **مغني اللبيب** (مرجع سابق)، ج٦/٥٣٣.
(٣) عبدالقاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز** (مرجع سابق)، ص١٦٢.
(٤) ابن هشام، المرجع السابق، ج٦/٥٣٥.

يقول: "مناسبة وضعها بعد سورة الإسراء: افتتاح تلك بالتسبيح وهذه بالتحميد، وهما مقترنان في القرآن وسائر الكلام بحيث يسبق التسبيح التحميد، نحو: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ (طه: ١٣٠، النصر: ٣). قلت: مع اختتام ما قبلها بالتحميد أيضاً، وذلك من وجوه المناسبة[١].

(١) جلال الدين السيوطي، (ت٩١١هـ/١٥٠٥م)، **أسرار ترتيب القرآن**، تحقيق عبدالقادر أحمد ومرزوق علي، دار الاعتصام، ط٢، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٢.

الخاتمة:

توقّفت الدراسة عند جملة من المفاهيم الأساسيّة في التحليل النحوي عند النحاة العرب القدماء، وقد خلصت إلى النتائج والتوصيات الآتية:

١- على الرغم من أنّ النحاة قد انطلقوا في تحليلهم النحوي من اللغة العربيّة، إلا أنّهم لم يغفلوا النظرة الشموليّة للغة البشريّة، ويتضح ذلك من خلال منهجهم القائم على التفكير في الكلام من حيث هو تمثل فردي أو جماعي للسان.

٢- لم يكن النحاة العرب القدماء بمعزل عن البعد الوظيفي للنحو (التعليم) –غاية الدرس النحوي الحديث– ويتضّح ذلك من خلال جملة من الأمور، منها: تحديدهم لمفهوم النحو وطرائق الطرح، ومحاولات التقعيد للظواهر اللغويّة في أنساق مطّردة.

٣- لم يخرج علماء الألسنيّة المحدثون في تحديدهم لمفهوم الجملة عمّا نجده عند علماء النحو القدماء، فالجملة عند الطرفين أقل عدد من الكلمات يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه.

٤- إنّ الأساس في دراسة النحو العربي القديم قام على فكرة دراسة الظواهر اللغوية دراسة تتجاوز الوصف إلى التفسير العقلي. فهو تفسير تجاوز ظاهر الاستعمال بحثاً عن نظام متكامل يُفسّر ما قد يبدو خارجاً عن أنظمة اللغة العربية.

٥- تتوافق وجهة نظر المدرسة التوليديّة مع وجهة نظر النحاة القدماء التي تعدّ انتقالة رائعة لإدخال الحدس اللغوي ليساهم في الكشف عن قوانين النظام النحوي للغة من خلال الاعتماد على بناء الجملة العميق خاصة في تلك الفئة من الجمل التي انحرفت –في ظاهرها– عن النّمط الأصلي للجملة، كجملة الإغراء والتحذير والاختصاص.

٦- رفض النحاة المبدأ القائم على الملاحظة الشكلية للظاهرة اللغوية، أو النهج الوصفي لقصوره عن إدراك الجانب الخفي في اللغة؛ لأن التحليل العلمي للحدث اللغوي ليس بوصفه الخارجي لما كان قد تلفظ به المتكلم فحسب، وإنما هو تحليل العمليات الذهنية.

٧- أصبح علماء الألسنية المحدثون على قناعة بأنَّ الاتجاه العقلي في فهم اللغة ودراستها هو الاتجاه الصحيح، وأن الوقوف عند سطح الظاهرة اللغوية لا يكشف عن جوهرها. وهو منهج أخذ به اللغويون العرب القدماء وأقاموا عليه جلّ آرائهم النحويّة.

٨- أدرك النحاة العرب القدماء دور السياق في تحليلاتهم وتعليلاتهم للوجوه الإعرابية، إذ السياق وما يقتضيه هو الموجّه الأساس لعملية التحليل. مثال ذلك تأكيدهم في دراستهم للغة عناصر سياقية -تتجاوز ظاهر اللفظ- منها: النداء، والمدح، والذم.

٩- كانت عناية النحاة منصبّة على الإسناد لما له من دور في الكشف عن مدى تلازم التركيب في أداء المعنى، وهو المقصد ذاته الذي سعى إليه الدرس النحوي الحديث في كشف العلاقة بين الكلمات داخل بنية الجملة.

١٠-على الرغم من أنّ النحاة العرب القدماء قد انطلقوا في تحليلهم اللغوي من نحو الجملة إلا أننا لا نعدم لفتات كثيرة عندهم إلى نحو النّص من خلال دراسات الروابط النصيّة كالإحالات، والحذف، والتوقّف عند العلاقة الاتساقيّة التي تربط استهلال السور القرآنية وختامها.

١١-ضرورة إعادة فهم التراث النحوي القديم المعمّق وفقاً للمناهج اللغوية المعاصرة، والعمل على إيجاد منهج نحوي سليم في تعليم اللغة العربية وتعلّمها -يراعي خصوصيتها- من خلال استثمار ما توصّل إليه علماء النحو قديماً وحديثاً.

قائمة المصادر والمراجع:

- إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو، ط٥، مصر، ١٩٧٥.
- أبو البقاء بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ/١٢٤٥م)، **شرح المفصّل**، ٦ج، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.
- أحمد بن عبدالرحمن بن مضاء (ت٥٩٢هـ/١١٩٦م)، **الرد على النحاة**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط٢، مصر ١٩٨٢.
- أحمد سليمان ياقوت، **دراسات نحوية في خصائص ابن جني**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠م.
- أحمد مختار عمر، **علم الدلالة**، عالم الكتب، ط١، القاهرة، ٢٠٠٩.
- أحمد مؤمن، **اللسانيات النشأة والتطور**، المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، ٢٠٠٢.
- إخوان الصفا، **رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا**، تحقيق عارف تامر، منشورات عويدات، ط١، بيروت، ١٩٩٥.
- الأزهر الزناد، نسيج النّص، **بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً**، المركز الثقافي العربي، ط١، بيروت، ١٩٩٣.
- إسماعيل عمايرة، **المستشرقون والمناهج اللغويّة**، دار حنين، ط٢، عمّان، ١٩٩٢.
- إلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد، **مدخل إلى علم لغة النّص**، تطبيقات لنظريّة روبرت دي بوجراند وولفانج دريسلر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، القاهرة، ١٩٩٩.
- باسم يونس البديرات، "**جهود علماء اللغة في تيسير النحو العربي**"، مجلة دار العلوم، القاهرة، ٢٠١٣م، العدد٦٧.

- تمام حسان:
  - **اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١.
  - **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، ط٤، الدار البيضاء، ٢٠٠١.
- جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ/١٥٠٥م):
  - **الإتقان في علوم القرآن**، (٤ج)، تحقيق: محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٧.
  - **أسرار ترتيب القرآن**، تحقيق عبدالقادر أحمد ومرزوق علي، دار الاعتصام، ط٢، القاهرة، ١٩٧٨.
  - **الأشباه والنظائر في النحو**، (٤ج)، تحقيق عبدالإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٥.
  - **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٦.
  - **همع الهوامع**، (٧ج)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٩.
- جون ليونز:
  - **اللغة والمعنى والسياق**، ترجمة: عباس صادق، دار الشؤون، ط١، بغداد، ١٩٨٧.
  - **نظرية تشومسكي اللغويّة**، ترجمة: حلمي خليل، دار المعرفة، الإسكندرية، ١٩٨٥.
- حسن عبدالغني الأسدي، **مفهوم الجملة عند سيبويه**، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت،٢٠٠٧.
- حمد الطاهر عاشور، **التحرير والتنوير**، (ت١٣٩٤هـ/١٩٧٣م)، (٧ج)، دار سحنون، تونس، ١٩٩٧.

- أبو حيان التوحيدي (٤١٤هـ/١٠٢٣م)، **تفسير البحر المحيط**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٠.
- خليل عمايرة:
  - **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل النحوي**، د.ن، إربد، ١٩٨٥.
  - **في نحو اللغة وتراكيبها**، مؤسسة علوم القرآن، ط٢، دبي، ١٩٩٠.
- رشيد بلحبيب، "**أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي**"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة محمد الأول، وجدة –المغرب.
- رضي الدين الأستراباذي (ت٦٨٦هـ/١٢٨٧م)، **شرح الكافية في النحو لابن الحاجب**، ٥ج، دار الكتب العلمية، (د.ت)، بيروت.
- روبرت دي بوجراند، **النّص والخطاب والإجراء**، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- أبو زكريا يحيى الفراء، (٢٠٧هـ/٨٢٢م)، **معاني القرآن**، ٣ج، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار المصرية للتأليف والنشر، مصر، د.ت.
- سارة عبدالله الخالدي، "**أثر سياق الكلام في العلاقات النحويّة عند سيبويه**"، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية، بيروت، ٢٠٠٦.
- ستيفن أولمان، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، ط١، بيروت، ١٩٧٥.
- سمير شريف استيتيّة، **اللسانيات (المجال، والوظيفة، والمنهج)**، عالم الكتب للنشر والتوزيع، ط١، إربد، ٢٠٠٥.
- سيبويه عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ/٧٩٦م)، **الكتاب**، ٥ج، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨.
- السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ/١٤١٣م)، **التعريفات**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٣٨م.

- شاذليّة سيد محمد السيد، "السياق وأثره في بناء الدلالة، دراسة تأصيلية تطبيقية في غريب الحديث"، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية.
- عبدالحميد دباش، "**الجملة العربية والتحليل إلى المؤلفات المباشرة**"، مجلة الأثر، جامعة ورقلة، العدد٢، ٢٠٠٣.
- عبدالرحمن الحاج صالح، **الجملة في كتاب سيبويه**، مجلة المبرز، الجزائر، العدد٢، ١٩٩٣.
- عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ/١١٨١م)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ٢ج، تحقيق: محمد محيي الدين، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦١.
- عبدالسلام المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الدار العربية للكتاب، ط٢، القاهرة، ١٩٨٦.
- عبدالعزيز عبده أبو عبدالله، **المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل**، ج٢، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، ١٩٨٢.
- عبدالقادر الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، منشورات عويدات، ط١، بيروت، ١٩٨٦.
- عبدالقادر مرعي، **أساليب الجملة الإفصاحيّة في النحو العربي**، دراسة تطبيقية في ديوان الشابي، مؤسسة رام للتكنولوجيا، ط١، الأردن، ١٩٩٥.
- عبدالقادر المهيري، **نظرات في التراث اللغوي العربي**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣.
- عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ/١٠٧٨م)، **دلائل الإعجاز**، تعليق: محمود محمد شاكر، د.ن، د.ت.
- عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج**، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

- علي أبو المكارم:
  - **تقويم الفكر النحوي**، بيروت، دار الثقافة، ٢٠٠٦.
  - **الظواهر اللغويّة في التراث النحوي**، دار غريب للطباعة والنشر، ط١، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- علي زوين، **البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث**، دار الشؤون الثقافيّة العامة، ط١، بغداد، ١٩٨٦.
- عمرو بن بحر الجاحظ، **البيان والتبيين**، (٣ج)، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، ١٩٦٨.
- عمرو بن بحر الجاحظ، (ت٢٥٥هـ/٨٦٨م)، **كتاب الحيوان**، (٧ج)، تحقيق عبدالسلام هارون، (د،ن)، القاهرة، ١٣٧٥هـ.
- أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ/١٠٠٢م):
  - **الخصائص**، ٢ج، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، د.ط، بيروت، د.ت.
  - **سر صناعة الإعراب**، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ط١، (د،ن)، ١٩٥٤.
- فخر الدين الرازي، (ت٦٠٦هـ/١٢٠٩م)، (٦ج)، **المحصول في علم أصول الفقه**، تحقيق طه جابر فياض العلواني، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، السعودية، ١٤٠٠هـ.
- فرديناند دي سوسير:
  - **دروس في الألسنية العامة**، ترجمة صالح القرمادي وآخرين، الدار العربية للكتاب، ط١، طرابلس، ١٩٨٥.
  - **محاضرات في علم اللغة**، ترجمة عبدالقادر قنيني، أفريقيا الشرق، المغرب، ١٩٨٧.

- فندريس، اللغة، **تعريب عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصّاص**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ١٩٥٠.
- فيرستنغ كيس، **عناصر يونانيّة في الفكر اللغوي العربي**، ترجمة: محمود كناكري، وزارة الثقافة، الأردن، ٢٠٠٠.
- أبو القاسم الزجاجي (ت٣٤٠هـ/٩٢٥م)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٢.
- كمال بشر، **علم اللغة الاجتماعي "المدخل"**، ط١، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٤.
- ماريوباي، **أسس علم اللغة**، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط١، بيروت، ١٩٨٧.
- المبرد أبو العباس، (ت٢٨٥هـ/٩٠٠م)، **المقتضب**، (٤ج)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- المتولي محمود المتولي، "**الغموض والتركيب النحوي في التراث اللغوي**"، مجلة فيلولوجي، مجلة كلية الألسن، جامعة عين شمس، مصر، العدد٤٦، ٢٠٠٦م.
- مجد الدين أبو السعادات المبارك بن الجزري (ت٨٤٤هـ/١٤٢٩م)، **النهاية في غريب الحديث**، ٤ج، تحقيق طاهر أحمد الزاوي وآخر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٣.
- أبو محمد بن أبي سعيد (ت٣٦٧هـ/٩٧٩م)، **شرح أبيات سيبويه**، (٥ج)، تحقيق محمد علي سلطان، مطبعة الحجاز، مصر، ١٩٦٧.
- محمد بن عبدالله بن مالك، (٦٧٢هـ/١٢٧٤م)، **شرح الكافية الشافية**، (٥ج)، تحقيق: عبدالمنعم أحمد، دار المأمون للتراث، د.ط، سوريا، د.ت.
- أبو محمد عبدالله بن هشام الأنصاري، (ت٧٦١هـ/١٣٥٩م):
  - **أوضح المسالك**، (٤ج)، تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة العصريّة، د.ط، بيروت، د.ت.

- **مغني اللبيب**، تحقيق: عبداللطيف محمد الخطيب، دار التراث، د.ط، الكويت، د.ت.

- محمد علي الخولي، **معجم علم اللغة النظري**، مكتبة لبنان، ط١، بيروت، ١٩٨٢.
- محمد عيد، **أصول النحو العربي**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٧.
- محمود فهمي حجازي، **مدخل إلى علم اللغة: المجالات والاتجاهات**، الدار المصريّة السعودية، القاهرة، ٢٠٠٦.
- مصطفى حركات، **اللسانيات العامة وقضايا العربية**، دار الآفاق، د.ط، الجزائر، د.ت.
- موفق الدين بن يعيش، (ت٦٤٣هـ/١٢٤٥م)، (٥ج)، **شرح المفصّل**، إدارة الطباعة المنيرية، د.ط، مصر، د.ت.
- نادية رمضان النجار، **علم لغة النّص والأسلوب**، مؤسسة حورس الدولية للنشر، ط١، الإسكندرية، ٢٠١٢.
- نعمة رحيم عزاوي، **مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة**، منشورات المجمع العلمي، ط١، العراق، ٢٠٠١.
- نهاد الموسى، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، دار البشير، ط١، عمّان، ١٩٨٧.
- وليد محمد مراد، **نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبدالقاهر الجرجاني**، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٣.
- يحيى عبابنة، وآمنة الزعبي، **علم اللغة المعاصر**، دار الكتاب الثقافي، ط١، الأردن، ٢٠٠٥.
- يحيى مرتضى، "**الفكر النحوي العربي بين النظرية والتطبيق في ضوء اللسانيات الحديثة**"، المؤتمر الدولي للغة العربية، جاكارتا، أندونيسيا، ٢٠١٢.
- أبو يعقوب يوسف السكاكي، (ت٦٢٦هـ/١٢٢٨)، **مفتاح العلوم**، م١، تحقيق: أكرم عثمان، مطبعة دار الرسالة، د.ط، بغداد، د.ت.

Sources and references

- Ḥammād, NāfidhHusayn&Farajallah, Hiba, "The Importance of Comparative Analysis in the Critical Evaluation of Hadīth Narratives and Narrators", (in Arabic), *Majallat al-Dirāsāt al-Islāmiyya*, 2013, vol.25, issue 1, King Saud University, pp.15-57.
- Ibn Rushd, Abū al-WalīdMuḥammad b. Aḥmad al-Qurṭubī, *Fatāwā Ibn Rushd* , (in Arabic), ed. Al-Mukhtār b. Ṭāhir al-Ṭalīlī,(Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1987), 1st ed.
- Anis, Ibrahim. Some Secrets of Language (In Arabic), (Al-Anglo Bookstore), 5th ed. Egypt. 1957.
- b.Ali.b.Yaish, Abu-Albaga.(d.643H/1245G). Sharh Al-Mofassal. (in Arabic). Vol.6. (Al-Motanabi Book store), Cairo. N.D.
- Bin mada, Ahmed b, Abdul-Rahman. (d. 592H/1196G)Arrad ala Alnohah(in Arabic). Ed. ShawqiDaif.(Dar –Amaarif). 2nd ed. Egypt.
- Yagoot, Ahmed Soliman. Grammatical studies of Al-Khasais of Ibn Jinni. (Dar- AlmarrifaaAlgameiayah), Aliskandria. 1990.
- Omae, Ahmed Mokhtar. Semantics. ". (In Arabic)(The World of Books2009). First.ed. Cairo.
- Mo?min, Ahmed. Linguisics: Birth and development. ". (In Arabic)(AlmatbooatAlgameiyah. 2002).Algeria..
- IkhwanAssafa. RasailIkhwanAssafawaKhilanAlwafa. Ed. Arif tamer. Owediat Publications. First Ed. Beirut. 1005.
- Azzannad, Al-AzharTabestery of the text: researching "when the utteredwords is considered as a text.". **(In Arabic)** al-Maarkaz al-Thagafi al-Arabi. First Ed. Beirut, 1993.
- Amayrah, Ismaeil. Orientalists and methods linguistic methods". **(In Arabic)**. Dar Haneen. Amman, 1992.
- Abu Ghazaleh, Ilham& Hamad, Ali Khalil. Introduction to the linguistics of text:Applications to R. de Beaugrande & W. Dressler (Author) . Al-

Haiah al-Ammahlilkitab. ". **(In Arabic)**First Ed. Cairo, 1999.

- Al-Bdairat, Basem. The efforts of Arab linguists in easing the Arabic grammar. Journal of Dar Al-Oloom. Cairo, 2013. Vol.67
- Hassan, Tammam. Language between standardization and description. AlamAlkotob. Cairo, 2001
- Hassan, Tammam. Language structure and meaning. Dar-Althagafah, Fourth Ed. Casablanca,2001
- Al-Sayooti, Jalal al-Deen, (d.911H,1505G). Al-Itgan fi OloomAlQuran. Edt. Mohamed Abu al-Fadl. AlmaktabahAlassriyah. Beirut, 1997.
- Al-Sayooti, Jalal al-Deen, (d.911H,1505G) Asrartarteeb Al-Quran. Edt. Abdul Qader Ahmed &Marzook Ali. Dar Alistisam. Second edition..Beirut, 1978.
- Al-Sayooti, Jalal al-Deen, (d.911H,1505G).Al-AshbahwaAlnathaier (inArabic). Vol.4. Edt. AbdulillahAlnbhan. Matbooat Majmaa Alughah Alarabiah. Damascus. 1985.
- Al-Sayooti, Jalal al-Deen, (d.911H,1505G). Al-AshbahwaAlnthair. (vo;.4). Edt. Abdulillah al-nabhan. MatbooatMajmaaAlughahAlarabiya. Damascus 1985.
- Al-Sayooti, Jalal al-Deen, (d.911H,1505G). Al-igtirah fi ill osool Al-nahoo. Edt. Ahmed Mohamed Qasem. MatbaatAlsaadah. Cairo.1976.
- Al-Sayooti, Jalal al-Deen, (d.911H,1505G). HamulHawami (Vol.7). Edt. Ahmed ShamsulDeen. Dar AlkutobAlillmiyah. Beirut, 989.
- Lyons,John. Language, meaning and context. Translated by. Abbas Sadiq. Dar Al-Shooan.Edt.1, Baghdd, 1987.
- Chomsyky's language Theory. Translaed by Hilmi Khalil. Dar Almaarifah, Alexamdaria, 1985.
- The concept of sentenceofSebawayh.DarAlkotob Alilmiah.Edtion.1, Beirut, 2007 . **Al-Asadi Abulghani,, Hassan**
- Ashour, Hamad AlTahir. AltahreerWaAltanweer. (d.1973G,1394H). Dar Sahnoon. Tunisia, 1997

- AbuHaian Al-Tawhidi (d.414H,1023G). TafseerAbahrAlmoheet. Dar IhiaAlturath Al-arabi. Beirut, 1990.
- عمـايرة: خليـل Amairah, Khallil. The Grammatical Amil and between supporters and oppnents and its role in grammatical analysis. N.D. Irbid, 1985.
- The language structures and grammar. MoassatOloomAlQuran. 2nd ed. Dubai, 1990.
- Bilhbeeb, Rasheed. "Safety form Ambiguity and the ranks of utterances in the Arabic Grammar". (In Arabic), MajallatKoliat Al-adabwaalollom al-insaniyah. Mohammed I University. Wajdah, Morocco.
- SharhAlkafiahfilhahoolibnAlhajib. Vol.5. Dar AlkotobAlilmiyah. (N.D)Beirut..Alistrabathi, Radhi udeen (d.686H,1287G)
- Du Grand, Robert. Text,Discourse and procesure. Translated by Tammamhassan. AlamAlkotob. 2nd ed. Cairo. 2007.
- Alfaraa, Abu Zakariyya, Yhiya.(d.207H, 822G). MaaniAlQuran. Vol.3. Edt. Ahmed Yousef najati et al. Dar Almasriyaliltaleef was alnashr.Egypt. (N.D)
- Alkhaldi, Sara Abdullah. The impact of context on the grammatical relationsbySebawayh. **". (In Arabic)** (Master thesis. AUB. Beirut. 2006.
- Olman, Steven. The role of the word in language. Translated by Kamal Mohamed Bishr. MaktabatAlShabab. 1st ed. Beirut. 1975.
- Statieh, Samir Shareef. Linguistics (The scope, function and methodology) In Arabic. AlamAlkotoblilnashr. Irbid. 2005.
- Sebawaih, Amro b. Othman (d.180H,796 G). Al-Kitab (in Arabic) Vol.5.Edt. Absalamharoon. MaktabatAlkhanji.Cairo. 1988.
- Algorgani, AlSayed, Alshareef, (d.816H\1413G).kA;taareefat (in Arabic). Matbaat Mostafa AlbabiAlhalabi, Egypt, 1938.
- Alsayed, Shathlia Sayed Mohamed. 'Context and its impact in building the significance: A study of Application of the strange hadith (in Arabic). MajalatAldirasatalughawiawa al –adabiyah.

- Dabash, Abdul Hameed, "The Arabic sentenceand the analysis to direct aoutherd" MajalatAlaathr, Wargallah University. Issu.2, 2003.
- Saleh, Abdul Rahman Alhaj. "The sentence in the 'Alkitab" of Sybawayih. (In Arabic) MajalatAlmbaraz. Algireia, issue.2,1993.
- Al-anbari,AbdulRahman b. Mohamed (d.577H\1181G).Alinsaf fi masail Alkhilaf.Vol.2. Edt. Mohamed Mohydieen. matbaatAlsaadah.Egypt, 1961.
- Almassadi, Abdulsalam.The linguistic thought in the Arabic civilization (in Arabic). Aldar AlarabiahLilkitab. Ed.2, Cairo, 1986.
- Abu Abdullah, AbdulAzizAbdoh. "The meaning, Irab of grammarians and the theory of factor' "in Arabic). Vol.2. manshoorat Alkitab watazeeiwaililanwalmatabi. Tripolli, 1982.
- Alfihri, Abdul Qader, Lignuistics and Arabic language: Semantic and stuructral samples (in Arabic). ManshoratOwaidat, 1st ed. Beirut, 1986.
- Marii, AbdulQader. Styles of explanatory sentence in Arabic grammar: Applied study on Alshabi poetry (in Arabic).Moassasat Ram for Technology,1st ed. Jordan, 1995.
- Almihiri, Abdulqader, Insights in the Arabic linguistic heritage(in Arabic) Beirut, Dar AlgharbAlislami, 1993.
- Aljorjani, Abdulgader(d.471H,1078G). DalailAlIjaz. Commentary by Mahmoud Mohamed Shaker. N.d,n.p.
- Alrajihi, Abdo.Arabicgrammar and modern study:A research in methodology (in Arabic). Dar Almarifahalgamiia, Aliskandaria, 2008.
- Abu Almakarem, Ali.Evaluating the grammatical thought In Arabic). Beirut, Dar Althaqafah.2006.
- Abu Almakarem, Ali, Linguistic features in the grammatical heritage (in Arabic). Dar Ghareebliltibaawa alnashr.1st ed. Cairo, 2007.
- Zwain,Ali. Linguistic research between the heritage and modern Linguistics. Dar AlshoonAlthqafiah alaamah.1st ed. Bagdad, 1986.
- Aljahith, Amro bin bahr.AlbayanWaltabieen, vol. 3 Ed. FawziAtawi, Dar Saab, Beirut, 1986.

- Aljahith, Amro bin bahr (d.255H,868G). KitabAlhaiwa,Vol. 7. Edt. AbulSalamharoon(n.p). Cairo 1375,
- Bin Jinni, Abu Alfath (d.329H/1002G). Alkhsais, Vol.2, Edt. AbdulhameedHindawi.DarAlkotobAlilmiyah.N.P.N.D, Beirut.
- sirruSinaatAlirab.Edt. Mostafa Alsagaaet .al. 1st. ed. (n.p). 1954.
- AlRazi,Fakhrudeen,(d.606h/1209G), Vol.6. Almahsool fiillmOsoolAlfigh. Edt. TahaJaber Al-Alwani. ManshoratjamoatAlimam Mohamed Bin Saud, 1sted.Saudi Arabia, 1400H.

De Sussure,Fernand:

- Course in Linguitics, translated by Saleh Al farmawi et al. Al-Dar Al-ArabiyahLilkitab, 1st ed. Tripoli, 1985.
- Lectures in Linguistics. Translated by AbdulQaderGnini,IfrigiaAlsharq. Morocco, 1987.
- Findress.Language. Translated by AbdulHameedAldawakhili& Mohamed AlQasas.MaktabatAlangloAlmisriyah, Egypt, 1950.
- Cease, Fresting, Greek Elements in the Arabic Linguistic Thought. Translated by Mahmood Kanakri, Ministry of Culture, Jordan, 2000.
- Alzajaji, AbuAlqasem (d. 340 H/925G), Alidah fi IllalAlnahoo. Edt. MazenAlmubarak, Dar Alnfais, Beirut, 1982.
- Bishr, Kamal, Sociolinguistics: Introduction (in Arabic). 1st ed. Dar Althagathah, Cairo, 1994.
- Mariaboi. Foundations of Linguistics. Translated by Ahmed Mokhtar Omar, AlamAlkotob, Beirut (n.d).
- AbuAlabaas,Albbarid, (d.285h/900G). Almugtadab (in Arabic). Vol.4, Edt. Mohamed Abdulkhaligodaimah. AlamAlkutob, Beirut. (n.d).
- Almtwali, Mahmood Almtwali. Ambiguity and the syntactic structure in the linguistic heritage. (in Arabic). Majalatfilology,majalatkuliatalalsin, Ain Shams University, Egypt. Issue 46, 2006.
- Lmobarak Ibn Algazari, MagddinabuAlsaadat, (d.844H/1429G). Alnihaya fi GareebAlhadith, Vol.4, Edt. Tahir Ahmed Alzawi, and associate. Dar

IhiyaAlkotobAlarabiya, Cairo, 1963.

- AbuMohamed bin abi Saeed (d.367H/979G). SharhAbiyatSibawayh, Vol.5, Edt. Mohamed Ali Sultan. MatbaatAlhigaz.Egypt, 1967.
- Bin malik, Mohamed bin Abdullah. (d.672H/1247G). SharhAlkafiyahalshafiyah. Vol.5. Edt. Abdulmoniem Ahmed. Dar Almamoonliltorath. N.D, N.Ed.Syria.
- Alansari, AbuMohamed Abdullah bin Hisham. (d.671H/1359).
- AwdahAlmasalik, Vol.4, Edt. Mohamed Mohyideen. AlmaktabahAlasriay. No.Ed, N.d. Beirut.
- MugniAllabeeb. Edt. Abdullateef Mohamed Alkhateeb, Dar Altorath. N.Ed. Kuwait, N.d.
- Alkholi, Mohamed Ali. Dictionary of Throretical Linguistics (in Arabic). Maktabatlobnan, edt.1, 1982.
- Eid, Mohamed. Foundations of Arabic Grammar. (In Arabic). AlamAlkotob, Cairo, 1987.
- Hijazi, Mahmoud Fahmi, Introduction to Linguistics: Fields and directions (in Arabic). Aldar AlmasriaaAlsoodiayah.Cairo, 2006.
- Harakat, Mostafa, Linguistics and the Arabic issues (inArabic). Dar Alafaq.N.Ed. Algeria,, N.D.
- Bin Yaaesh, Mowafaqudden, (d.634H/1245G), Vol.5, SharhAlmofassal. IdaratAltibaaalmoneeriayah. N.Ed.N.D. Egypt.
- Alnajjar, Nadia Ramadan. Textology and style (in Arabic). Moassat Horas Aldawleeahlilnashr. 1st ed. Aleskandaria, 2012.
- Izzawi, Naima Raheem. Methods of linguistic research between modernity and heritage. Manshoratalmagmaa alilmi.1st ed. Iraq, 2001.
- Almosa, Nihad. Theory of Arabic grammar in the light of modern linguistic methods (in Arabic). Dar Albasheer,1st ed. Amman, 1987.
- Morad, Waleed Mohamed, AbdulgaherAljorjani's theory of Nathm in linguistic studies and its scientific value (in Arabic). Dar Alfikr, Damascus, 1983.

- Ababneh, Yahia and AmnaZoubi, Linguistic (in Arabic). Dar AlkitabAlthagafi, 1st ed. Jordan, 2005.
- Mortada, Yahia. The Arabic grammar thought between theory and practice in the light of modern linguistics (in Arabic). International conference of Arabic language. Jakarta,Indonesia, 2012.
- Alsakkaki, Yousuf Abu Yaqoub. (d. 626H/1228G). MiftahAloloom.Edt. Akram Othman, Matbaatdaralrisalah. (n.p) ,(n.d). Baghdad.